

فيلصاحب اذا قصد كون الاشياء متجها والواحد ولجبا وعلى ما ذكرنا فالواجب واحد وهو كل
 افراده ويمكن جعل النمام ما يمتنع من الغد القصر فلا يكون اختيارا بين محو الزيادة والنقصان لذلك
 لا يجوز الاكتفاء بالركعتين انما هو في النمام او في قديمه في الامثلة قالوا ممكنة ولما لم يفعل قايما
 لا اختلاف في جواز الامر بشيء في وقت يساويه كصوم رمضان كما لا اشكال في عدم جواز الامر
 بشيء في وقت ينقص عنه للزوم الحج والطلاق والاداء على جميع الصلوات للمدرك بعدتها في الوقت
 اصطلاح او جعل كل وقت للصلوة الصحيح المنفصل بين ركعتي ركعتي من الوقت فهذا هو كل الوقت
 فيكون ذلك شيئا جازيا لزم ان الوقت اجمع وينبغي عليه كونه موديا للجيم ويضعف كونه قاضيا
 مطلقا اولما وقع خارج الوقت كما صرح به في تهذيب القواعد واختلعا في جواز الامر بشيء
 في وقتين يزد عليه ويطلق عليه الواجب المود والمحق وقومهم وقالوا لاكثر الحنفية للمكان
 عقلا وقومهم شرعا اما جواز عقلا فلا يمتنع ما منع منه اما محله الخصم من لزوم مود الواجب
 وهو بطلان ما لا يترك في جميع الوقت فكما ان يجوز في غير الوقت يابى افراده في كل
 الحقا بقبحه في جميع افراده منفعة الحقائق تمايزه بخصوصيات اجزاء الوقت ونظير ذلك
 النسيئة في المكان كوقوعه فان وعيها واما وقوعه في الزمان فلهذا صلت الزلزلة
 وعيها فلما كان تطبيقا لجزء من الفعل باول جزء الوقت واخره باخره من الزمان
 وهو يمكن عادة في الغالب كذا نرى في الانقضاء الوقت والامر بلاحد من الاجزاء على الآخر
 فيمنع ان يرد ما ذكرنا جواز عقلا وهو الخبير بآية الانقضاء كما يمكن في اجزاء ذلك الوقت
 والخصم لما حال النسيئة للزوم خروج الواجب من الوجوه فيلزم والختم في قضاها من افعال هذه
 الاول ما تفرق على هذا هبة في بعض الشافعية الاختصاص بالفعل بالوقت ونقل
 ذلك عن ظاهريه وابن ابي عمير بل نقل منها العقاب على المناخلة وصبر في قضاءه والظن ان
 مرادهم بالعقاب هو ان ترك راسا لا ينعى كونه العقاب على ترك في جميعه بل يقع التزم بل
 يعنى العقاب على ترك في الاول ولكنهم يقولون بالعقوبة كما بعد فعلها انما ولا كذلك الصلوات
 فان لا غنى عنها فانما لا نسيئة في وقت الصلوة حتى لا يتركها بان لا يكون في الوقت هو الاول
 يلزم كونه قبل الوقت وهو بطلان كما في الصلوة قبل الزوال وقية امانا في مقابل خصم بل لا
 مع ان بطلان الثاني على قولنا انكم ممنوعون للنقص بتقديم الركوة فعلا في تقديم عمل الجمعة
 بهم الغنير واما نحن فنحن نسحر في ذلك وغيره وبعض الحنفية الاختصاص بلاحق محققا بل يرد

فلهذا

العصبة

المعصية في التأخير لولاه وهو منفي بالاجماع وفيه ان الاجماع ممنوع لولاه حمل المعصية ومع
حصول العذر فلا يصح كونه ان اول الوقت رضوان الله واخره عمن الله فحصل الفارق وكل
انه في زمان اول اخر الوقت ظهر كونه واجبا والا فلو انزل ففعل في الاول ففعل في الثاني ففعل في الثالث
الرضوان على اركان الوجوب مشروطا بادر الى مجموع الوقت وهو في غايته الوجوب بعد ان
وقد ذكر في تفسيره وجوبها وذكرنا في حواشيها في الفائدة في ذكرها وعلينا ان نذكر كونه
من باب التحجير في الايقاع ففعل في كل من الزمان بدلت الزمان عليه ثانيا حتى يتحقق الوقت
ففعليه الوجوب لاقول ان اظهرها لعدم الدليل وعدم طائلة الامر عليه بل جحد الدلائل واما
سائر الاوقات فتدور مثل ان لا بد من ما وانما البدل والمبدل والمفعول واحد والزم من عدمه
وهو لزوم ثوابهما في الحكم والفعل سقط التكليف ونك الفهم وفيها معا ان المبدل من هو
الانواع ان الزمان ينصرف في جهتين ومثل عري القطع بان الاشكال بالفعل يحصل في جهة
البدلية وفيه ان شئنا البدلية لا ينصرف في الفعل من جهة ما وقد يجاب بانه ان البدل
هنا تابع بغيره في كماله كالتيمم بدلا للوضوء وكفصا لكفارة على القول بالترتيب فيحصل
الظن بوقوع الكفارة عند تركه فاطلاق البدل عليه صلاحي وجه البدلية لا يعتبر مثل
ذلك احتج بان له لو جاز الزمان بدلا لما فصل عما المندرج فيه انه لا كلام لنا في الفرض الضمير
واما الباقي فالبدل المحقق هو كل واحد من الخيارات المتمايزة بالوقت وبلز خلا الزمان
بدل فيما اذا ما انقضاء ولا اثم لجواز التاخير في اداء الواجب استحقاقا وكره العناكب في الجملة و
يصدق عليه انه لو لم يفعل ولا سائر الاوقات ففعل في الزمان مع فحوا في اداء الواجب في الوقت لا يتحقق
العقاب سحقي انه يجوز التاخير مع ظن السداد في الموطن فجاءه مع عدم التصريح من
الوجوب وبانه لولا لزوم ثوابه في الوقت وقبله فخرج عن الوجوب وفيه ان تركه في الوقت
ليس بدلا وهو الخرجي الاخر من جنس مجلات ما قبل الوقت وبانه ثبت فيه حكم ففعل
الكفارة لسقط كل فعل الاخر وحصول العصيان بتركها وفيه ان سقوط كل فعل الاخر
مجرد لا يشترط الوجوب ان اراد مجرد الرخصة في ذلك وان اراد حصول العصيان بتركه
بتركها فهو لا كلام فان الكلام انما هو قبل انضيق الوقت مع ان كون الرخصة في الزمان لا يعمل
اختيار الزمان لا الفرض الاخر اول الكلام ومع تسليم وجوب الزمان ففعل في الزمان في جهة انه
بدل الفعل بل ان في الغافل يجب عليه الزمان على الواجب ان اجالا وتصلها به مستشعره ان

العدم

وهو من احكام الايمان ولو ادم المومر لا يختص بالواجب الموسع والمباين للوقت بل يجب قبل
عشرين سنة وجوب العزم ليس من جهة ان زيدا الواجب كان له ان كان العزم على الفعل بعد وقته
عنه فلهذا وجب بعد الفعل ان كانا واحدا الواجبين المتخبرين وان سقط الاخير مع ان قد يتاخر في اصل
وجوبه ايضا لان قابلية الامر لا يجب على المومر ان لا يعزم على ترك شيء الشك في انما وجب العزم
على الفعل فغاية اشكاله والثالثة انهم يثبتون الواسطة ويؤيدون ما قبله ان لا وجب
العزم فلهذا يتعاطى بدلا خيرا لبعض الاحياء مثل العزم على صوم رمضان او اخبار سفرها
ولم يتقبل احد من النواصب في الوقت اما محذور كالظلمة في عزمه وودع مثل ما قد افسر
كالحق وصلح الرزلة وانفسد المطلق وينضيق الاول بنضيق وقتها وينقض الموث والناظر
في الموث ومنه في الموث بعد التمكن في بعضه من ضيق عليه الوقت بالناظر ايضا قال ان
بالبراه لا يحصل لا بذلك ويتصل واجبة عند اشتغال الذمة بقية والمراد بقية في وقت
الامر لا طاعة لان براءة الذمة لا يحصل بالاشيان فيما بعد ولا يظهر بطلان الظن فانهم ذلك
ثم لو ظهر بطلان الظن فالتزم بقاء المعصية لانه مكلف بالعمل بالحق وقد خالفه في كونه
كالموطن اذ ان عظمة الاجنبية وشبه خلا بمظنة المحل المحرم ونحو ذلك فلا ينبغي المعصية
انما الاشكال في انه قضاء او اوله الاشارة القوي الشك في انه وقع في وقت وقته وقيل ان قضاء
لوقوعه بعد الوقت يجب بطلانه وضعفه وكذا اما ان السلامة الذي فاجاه الرشد في معصية
عليه بالناظر قبل المعصية فيها وفيه العزم لم يخرج عما وجب له في وقتها في الوقت فانه
يجوز الناظر الى نضيق الوقت وتعين الوجوب وهو يتكلم بحسب ما يراه في ذلك هو في المحذور ولو
السلامة الى آخر الوقت مع ان غير المحذور حايض بنضيق وقتها وينبغي عند ظن الوقت
تنبية وما يشترط في نوسيع الوقت والتخبر في لو افسد بدلا الاشارة في محله يمكن التمسك
باسمها باعتبار المكلف في اول الوقت في جنس اخر فالمكلف في اول الظلمة انما هو مكلف
بصلوة الظلمة وعلى القول باعتبار حال الوجوب في مسألة التقصير السفر لا يمكن التمسك با
سماحه بوجوب التمام اول الوقت للمكلف مخيرا في اول الوقت براءة مطلقا بصلوة الظلمة في اي
جزء من الجواهر ويمكن المخالفة في الاجزاء في نفس الامر بالقصر والتمام والصلوة بالخير والصلوة
والوضوء والحق في صلوة الميضي وغير ذلك فخير المكلف في ايها عمل في هذه الاجزاء
في لو افسد ما فانه ذلك واضبطه وان شئت نقرر من الوجه اوضح فاعب الاشارة من ان لا يخطئ

مادة على ترسيخ الظهور مع ما دل على باحتسابه منكم مثلا كما ينبغي ان العمل بالانبياء فيكم
قانون الواجب الكفائي ما قصد به من حصول فعل البعض والامتناع عن غيره
كل واحد من المكلفين او بعضهم كتحصيل الشيء ولا يثبت جزاءه غفلة وقوم
شكلا كما يجب والمقصود منه حفظ الاسلام وادلال الكفاة وصلاح الميت المقصود منها احراز المصالح
والوقاية واجبة الجميع وبقية فعل البعض لا تقبل بتعلق بالجميع ولا تقبل بتعلق البعض
العلماء كالمسلمين لكونهم لو تركوا جميع الزعم بالذلك واستحقاق العقاب جميعا بانها في انفسهم وهم في
الرجوع واما القوط بفعل البعض فاما في هذا القول الثاني انه لو تضمن اكل واحد من اخطائه
على الباقيين دفعا للطلب بمحققه فيكون نسخا فينقل خطا جديدا ولا خطا فلا ينفذ
بخط بخلاف الواجب الجميع من حيث هو فان لا ينسب الواجب على كل واحد يكون الثاني للجميع
بالذات ولكل واحد بالجزء والحيث بان سقوط الامر قبل الاداء قد يكون بغير النسخ كما في اكله
كما حذر الميت مثلا فانه يحصل بفعل البعض لهذا ينسب الخط الى فعل البعض وبان الواجب لولم
يتعلق بكل واحد كيف في كل منهم الرجوع وحجة الاخرين وجوب الاول الى الواجب لكان على
الكل لما سقط بفعل البعض فيكون استيفاء بعضه مثل يجري في الواجبات العينية استيفاء ساقا
ومن رجوعا بانه متبرع عنه الثاني لانه لا يجوز الامر بواجب منهم انما لا يجوز امر بعضهم فان
ما يصح تناقضا هو الالزام وقد نفي في سقط بفعل البعض كان يكون واجبا على بعضهم ومنهم
ان قياس مع الفارق لا يمكن انقول بان تناقض الكل على ترك ذلك البعض المبرم فيما نحن فيه بخلاف
الامر بواجبهم فان التناهي للكل حين ترك الكل دليل على الرجوع على الكل لا معنى لعنايتهم
من شخص آخر فمقر الشارع اذ ناهى في انصاف كل واحد منها بالرجوع سعيه ما قصد به
الكل فيشرع عليه ثم انه الثالث قوله نعم ولو لا نفهم كل فقرة الآية فان التذمير والتميز على
طائفة متعينة مبهمة واجبة بان الملة بيان ما يسقط الرجوع لاجل جميعها بان لا دلالة لشيء
الجميع بوجوبه لانه النظام والعشر المخرج وكان الشارع واجب التمام انهم واجبة لكونها
هو بعد التفتة ثم ان واجب الكفاية لا يسقط الامر حصول العلم بفعل الاخر وهو العشر الظن
الشرعي مثل شهادة العدلين ونحوها في ذلك الا في الاعذار والنظم ان مجرد العلم بحصول الفعل
من مسلم يكون كافيا لحمل الفعل على العجز بمقتضى الحاشية الناطقة فلا يثبت له ذلك تمام هذا الكلام
في الفروع والقانون استأنف في هذه الامور المتعلق بالكل على كل واحد الحكم به هو المعتبر والجزء المطابق

[illegible]

الكل لا بد ان يكون هو المراد واما ان يقبضه وتخصه فيكون معنى ذلك ان يكون اللفظ والادب
 العقل لا ريب ان ذلك ما في الطبيعة ايضا كقولنا في هذا الموضع علمنا انهم وادبوا في خاص
 حكمهم فان قلت اننا نريد في ذلك ما احل الله في بعض الحكم هو كل واحد من الجزئيات العلمية
 المختصة على سبيل الخبر فيمنع من الطلب بكل واحد منها على سبيل الخبر فليس ذلك من بابي العلم والادب
 قلت قد مر في هذه الوجوه الخبر والادب في ان خبر الحكم في اول الوجوه العلم في اول الوجوه
 خبر في اول الوجوه في خبرها مع انهم نازعوا في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 احلوا وهو اعظم الشرع في الحكم هذا شيء واحد وان الخبر في اول الوجوه انما هو من باب العلم
 من جهة خبر العلم في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 قول الحكم فان قيل ان مقتضى العلم في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 وجوب المقدم في خبر العلم في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 الخبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 من الادب في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 المعنى في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 اهل العلم وما يميزهم كون اكثر علمهم بالثاني مما كان فان قلت علموا ذكرتم كفاية مطلق
 انما في العلم مع العلم في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 الاصل في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 والمسلم في كون العلم حقيقته في العلم هو الصورة الاولى وفي الثانية اكسالة في المراد من خبر
 خاتمة انما علم الحكم على علم اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 مثل قولكم في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 على الحقيقة وبذلك يمكن ادراج خبر في خبر الحقيقة ايضا واما الثالث فلا التماس في ذلك
 المراد الاول والثاني والثالث ولا تاسيا ولكن لما يمكن الامتثال لا بالعلم وجب به بالعلم في اول الوجوه
 ريب ان لا اودع في الثالث فلا ريب ان اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 في باب العلوم والمخبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه
 المبتدأ بشرط ومنها بشرط لا وحمل كلام الثاني على لغة الثاني في خبره من انظار العلماء
 تفهيمه وتحليله اعلم ان صيغة العلم في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه خبر في اول الوجوه

وبالعرض

بالنسبة اليها الاول ملاحظة كونها كلياً بالنسبة الى الطلب الرابع وقد التزمنا ان يكون حقيقة وفيما يتعلق
في كل حقيقة الوجوب والندى استعمال في افرادها والثاني ملاحظة خطتها بالنسبة الى الزاد المعرف والثاني
ملاحظة نسبتها الى الخاطبة وهذه الواجب متغاير بالذات والحكم ووضعها بالنسبة الى الثاني
حرفي شوق المتضمن له هو الافراد فلا يجوز في استقائها في الافراد على ما هو المتضمن في وضع الافعال
والحرف واما الاولان فقد عرفت حكم الثاني منها بما فصلناه والوضع هنا وضع المتخالف و
الملاحظ فيه هو انه واما الاول فالتزم ان يراعى ما جعل من افعال الميتة وكما هو متضمن في
لاجل الخلق بالطبيعة والظن ان الوضع فينا يتبع كبقية افعالها متعلق بالهبة لا بالماله ولكن
مع قطع النظر عن النسبة الى الفاعل وقد استنبطنا ان بعض الفاعل في موضع الامر حيث كفيته
الطلب صفاً فيكون بالنسبة الى ملاحظة النسبة الى الفاعل فاعلم ان الفاعل تمام الكلام
في ان الحق عدم جواز الامر مع العلم ان شفاً شرطه فتتبع ذلك يستدعي فهم مقدمه وهي في التوجه
المشروط ان ما نوقف وجوبه على ما نوقف عليه وجوبه اما بعد فليس هو الامر على الاشياء مثل
قولهم وللناس على الناس البيت من استطاع اليه سبيلاً او يحل الحياض على من كان حاضراً
ومخيراً او يعلم بحكم العقل مثلاً نوقف الواجب على التمكن من شئ فوقف عليه وجوبه في نفسه
لثلاثة من تكليفه لا يطاق ومع الشرطية في الغاية على طريقتهم من هذا لا يصح على العالمين
لعمري والحق الشرطية من غير ظاهرة فان ظاهراً الجعل بالواقع وهو في العلم بخلي الاشياء
حيث انهم مطلقاً من شئ في النسبة الواجب وسليماً بالنسبة الى الفاعل فاعلم ان شفاً شرطه في التوجه
الى تكليف الامر الجاهل في العالمين انك ملاحظة هذه الكليات منها ما يحصل العلم بها
مطلقاً وهذا ما جمع التكليف جميع الشرايط العقلية والشرعية ومضى الوقت مقدار ما يتمكن
من فعله او ومنها ما يحصل العلم بها من ملاحظة النسبة الى الشرع فمضى كالفرع الى غيره والوقت
لمن لم يتجه صادقاً فيقتاد الى تمام ومنها ما يحصل الظن بالاطلاق بالنسبة الى الشرع وفيما نعرض
السابق اليها كما هي السليم الذي يلحق بقاؤه الى ان يتم الواجب لا يربط مع هذا الظن يجب
الاقدم على الواجب بعد دخول وقت بل قبل الدخول فيما يتوقف عليه اتيه كالحج في البلد الثاني
وهذا ما اورد فيه بل لا يمكن صحة التكليف الشرعية الا بذلك سيما في الحقيقة وهذا لا يزال
الربط وانزال الكتب شرع الشرع بل هذا نظام العالم واساسه عيني في علمه ذلك فكيف
الظن ويجعل تعديبه والفتور باننا للتكليف يتجوز بالنسبة الى الجزاء المكلف به فهم مع انه في محل

المخ بالنتيجة الى الدلائل المنصوص عنها للفظ كما ذكرنا في مقدمة الواجب اليهم العلم قبل حصول ذلك
الجزء وبعد تحقيقه يخرج عن المتنازع مع ان الكلام في نفس التكليفات الجزائية والمروء بالشرط
في محل النزاع هو شرط الوجوب سواء كان شرط الوقوع كالقدرة والتزام من المفاهيم العقلية
المختصة بعدم التسرع وعدم الخيف والصريح في العمل الشرع شرط الوقوع او لا فكذلك التصديق
من النزاع في الزكوة واما جعل الزكوة للثامن من ذلك فهو لا يتم الا بعد مذهب الجبيرة وبما جعلته
الكلام فيها كما ذكرنا في مقدمة الوقوع فخطا كما لمعاد بالنتيجة الى الصديق لانه لا يجب صحة الواجب
ولا يلزم من امر الامر ان يعلم انتفاده بقصه وان علم ان يتكرر احتمال ان لا ينتفع بالخير لا
يتحقق الخبر اذا تقرر هذا فنقول ان ههنا مقام من الكلام الاول انه هل يجوز ترجيح الامر
للمكلف الفاقد للشرط مع علم الامر بانتفاده من غير ان يكون المراد نفس الفعل المأمور به
بل كان المراد حصوله الخي حاصل من نفس الامر بانتفاده من غير ان يكون المراد نفس الفعل المأمور به
والاشارة والاصح ان لم لا يستلزم انه هل يجوز زيادة نفس الامر مع العلم بعدم الشرط ام لا
والنتج ان كليهما مما وقع في النزاع فيه ولكن المائل في السنة الاصل بين المذهبين في غيرهما
هو الشرع الظاهر وقد اختلف المصنفون في ذلك من غير ان يظهروا اسنادا لانهم في الحق في اول الجواز
ولا يخطر في بالهم ان كلام من انه جازم في ذلك الا انه يدعي في حقه صحة قول من ذلك غير جازم لما
يشترط في الامر بالجزم لا يستلزم من اعتقاد الامر وادارة الامر الفعل المأمور به بل هو
ذلك من صاحب العلم اليقيني في اول الجزم وفيه انه لا يتم في ذلك اما اولها فبما بينا انه لا يمكن
العلم بالامر ويكون ذلك باصل العمل الاحتمال انشاء شرط التعيين بل المراد على الفطن فلا يلزم
الاعتقاد الجازم ولا يضر الفطن مع انك اذا فسد كلامه هو كما هو في المذهبين وان لم يزل
المكلفين مع انه اكثر منهم لا يتم من الامام والا انشئ الواجب لشرطه بما لا ينافي الامر
ذلك الاستعمال الجازم في الخبرين في روايةنا فيهما يقع انما كان في وقت الحاجة واما في وقت
الخطاب فلا يقع فيه كما يستحق في وقتها واما ثانيا فذلك يستلزم ان يخرج الجميع عليهم فلا خلاف ان
الحكم لا يهدى عن القول بجواز قبل حصوله وقت العمل في الملامة من اظهره في حصول الامر
في طلب نفس الفعل ومجانبة طلب الغرم عليه والشرط ان لم يقصد الامتنان وفيه وانك اذا
عدم الشرط فترتبة على ذلك من اخرج في الخطا به بما قيل ان الامتنان لا يصح في حقه ثم لا يعلم
بالعراق في غير ما لا يخفى اذ لا يتخصص فائده الامتنان في خصوص العلم بل هو قد يكون الخبر المكلف

حال نبوت الوجوب كان
مفعول ما يقينا وحصوله
الآن مشكوك فيه فاه قلبه
لا ريب في حصول التبدل لان
جواز الترتيب

خود

بجملته الذي يدل على ان البقاع بالانضمام يحتاج الى التيقن بشيئ من المضمون وهو ان يشيئ
لانهما جعلت لتعلق النسخ بالمتغير الذي فقط جعل الطلق بالجمع فلا يبقى قيد ولا مقيد
فعدم البقاع بالانضمام اعلم لعدم البقاع ببقاء المضمون اليه فكما ان بقاء المضمون اليه
الجزء من مجموع شيئ البقاع بخلافه فكله عند حرق التيقن بمتيقن شيئ البقاع بخلافه
والاستحسان لا يوجب البقاع في هذا الموضع بان وثبتا قطا في حق الموضع بل احكاما
اخرى فان كان الأصل بقاء الجزاء الذي في ضمنه الوجوب فالأصل عدم تحقق الإباحة بالحق
او الاستحسان فان جميع الاحكام الشرعية الأصل عدمها ومن طريقه بان المجتهد علم ان الباقي على
القول بالبقاء هو الاستحسان لا الإباحة ولا غيرها مما هو فان جوب الوجوب هو المطلوب
ثم ان هذا الأصل وان قل في وجهه بل لا يحضر في الانعكاس في امانه فلهذا في حق الاحكام
جوب الجملة بعد انقضاء الوجوب لا يوجب شيئا شرط اعرف حضور الامام او ثبوتها في حقها
بل لا دليل على جوب وجوبها في حقها في كل وقت بل في كل وقت في كل وقت في كل وقت
من ان يعم الخواص في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
والحق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
في مكان لا ان جهان فيه والتحقق انه لو نزل ارباع صلح الظاهر مثلا او نزل في مكان لا جهان
فيه فلا يصدق على القول باشتراط الجهان في النسخ لعل الوفاء ارباع وكذا في منقضية
في المكان المذكور في هذا لان عدم اعتبار الظاهر في النسخ عدم اعتبار العام فلا بد من عند
وتبعها ولو في ذلك الموضع بل لان من النسخ هو ذلك الفرد وهو يلزم باعتبار الكمال في
فيه ومنها ما لو باع العبد المأقون او اعتقه ففي انقضاء الوجوب بل الوجوب بغير ان يوجب
بكونه وكيف انما كان الاذن المأصول في جهنم كونه الكاف قد انقضى وفي كل الاذن الاذن في ذلك
من الفرد مثل ان ينسخه من جهنم في خاص فبأن قبل ذلك فلا خلاف في جوب النسخ في كل الموضع
الاستحسان في كل الموضع في كل الموضع في كل الموضع في كل الموضع في كل الموضع في كل الموضع
عم مالا يدرك كل لاية الكمال والميل واليخاف بالسر ولا امر لهم بشيئ فانقضاء ما سقطت
بخلافه للجهنم في كل الموضع في كل الموضع في كل الموضع في كل الموضع في كل الموضع في كل الموضع
الشرط ليس مما نحن فيه في شيئ في انقضاءه بنفي الشرط واسا وهو ليس بنسخ من وجوبه
لجدة فانما في جميع الارضان ومثله صلح الجملة المتقدمة من هذا القبيل وما قرأنا في كل

هذا من حال السخ الاستحباب في كل لغة ومنها وكذلك الكلام في اقسام العلم والخاص
 قانون الحزن ان الامر ينقض الاجزاء وتحقق هذا لاجل ينقض رسم من واد الحزن والجزء
 هو كون الفعل سقط التعبد به وانما يكون اذا الى المكلف به بمقتضى الجمع الامور المعبر فيه
 وقبل هو عبارة عن استناد النفاذ كما سيحكي نظير في الصحة وهو ان ينقض الصحة او من
 الصحة اعم من موارد التعبد في مثل العقود والامور المعاني بخلاف الاجزاء فانه يختص بمورد
 التعبد فالعلم ان الاجزاء في العبادات هو التزام للعلماء والصحة فيها وفيها للجزء به
 اللفظ فانه يقع في كلام بعضهم وهو هو خلاف في المقسم والاولى ان يعبر عن المعنى الاول بخصوص
 الاصل لا عن الثاني بسقوط ضلالتنا من الاعادة والنقض فان ما لا يكون سقطا لان
 بطريق الاولى العلم ان مراد من غير ما ذكر هو ذلك ايقن وان لم ينعقد بالعبارة وبشبهه بذلك
 انما يتم على ملأه الامر على الاجزاء بالمعنى الاول دون الثاني المراد من كونه الامر مقتضا لان
 وهو الا ان المكلف على ما هو مقتضى الامر والمفهوم منه مستند الى الاستعادة لا الى الشروع
 بحبها كما هو مقتضى تكليفه كما فرض ولكن الاشكال في حقيقته هو وقته فان التكليف
 قد يكون بشي واحد في نفس الامر قد حصل العلم به المكلف به جميع الامور المعبر فيه
 على سبيل التيقن وقد يكون كذلك ولكن المكلف لم يحصل الا من انظر به بل يحتاج الى العلم
 كما يحصل للجهل في الضاوي فان اعتماد على الظن المستفاد بجملة عموما العقل والظن وقد
 يكون كذلك ولكن الشك من ان يحصل على كفاية الظن عن التيقن كما هو حال الظن في التيقن
 في حصول الحدث وكذلك قد يكون بشي واحد في العلم وان كان وببطلان ما مع عدم التيقن
 الماء والاشكال فان الكلمات مكلف بالعمل بالظن مادام غير متمكن من التيقن ويحكم
 باجزاء علمه كذلك اعمكم وبعبارة اخرى هل هو مكلف بالتيقن والعمل بمقتضى الحال
 والملازمة التي حال عدم التيقن منطوقه وهو مقتضى الظن ولا يرتب على الملازمة بشي وكذلك
 الكلام في البطلان والبدل من تيقنهم بعد ان يتيقن من كونه في الماء في الوقت فان قلنا ان المكلف
 به هو الوضوء في الوقت الا في حال عدم التيقن من وجوبه اذ اخرج ان مكلفا ببدل التيقن
 ما دام متيقنا من وجوبه الاعادة في الوقت وان قلنا ان التكليف الاول لا ينقطع والتكليف الثاني
 ايقن بطلان هذا وانما هذا الاستدلال مع مقتضى اصل ويختلف باختلاف الموارد فلا بد من
 ملك حقه الخاص ثم ان العلم ان التكليف يتجدد في اختلاف الزمان والحوال والمكلف

النقص لا يكون
 سقطا لا في

الشك

مطلق فلا

في الاول

الامم

ملاحظات

فعله ثانيا على ما في هذا لا الفقه فان ذلك انما يصح لو كان فعل ثانيا بامر من خارج كذا في
الثاني في فعل الزمان والماضي في الاول فلا يقي عليه في الحقيقة يستلزم ثانيا بحيث يكون
الاول اما قبل في زمان الحكم هو الطبيعة لا الاثر في ان يحصل الطبيعة وبعد حصوله
اول يحصل الحاصل في زمانه من هذه بان اذ ذلك يستلزم ان يكون مثل جميع الامور المتدبر بها
حين بعد فعل واحد منها تحصل الحاصل في زمانه لو لم يكن ثانيا بامر من ربه على وجهه
الاعتقال والاعتقالات في زمانه كونه العلم للكل وهو خلاف التحقيق في خلاف الامر من
عليه من كونه الملائكة على الاجزاء لا يتصور بان الاثر ينشأ ذلك بحيث لا يتخلف عنه ذلك كما يتصور
لما في الفكر بل يتصور الامانع من اقتضائه ذلك كما ان في الطبيعة في المقدسات وفيه الفكر على القول
به انما هو على مقتضى العقل والعادة لا على ما ينشأ عنه كحكمة محضة وما نحن فيه ليس كذلك اجماع المتأخرين
بوجود ما نعام الحق الفاسد ولو كان الامر في نفسها لا جوار لكما انما هو مقتضى الفضا في غير ان الفضا
لثبات وهو الحق العجيب في الفاسد ما لم يحركه ولا يجلب قضا وبان لو كان مقتضى التقاض
وجوب التقاض على حله في الطهارة ثم انكشف ذلك وقد اجب عنه ذلك بوجوه ضعيفة منها
ان حشيت ذلك قضا بغير حركه على حدة وفيه ذلك من لدن سطه بهي الفضا والاول ليس
بعادة ايده ومنها سم بطلان اللزوم والتحقيق في الواجب في غير ذلك من فيها ذكرنا فتقول ان
هذا القضا انما يجزئ حجة الدلالة الدليل على ان الحكم هو الصلة بالطهارة ويجزئ الاكتمال بالظن
ما لم يحصل اليقين بخلافه فاجعل فيقضي الثابت بالقضا انما هو للمبداء بالعلم لا للثبوت
الطلاق للقضا المصطلح عليه حشيت هذا وان لم اقتض في كلامهم على تصريح بما ذكرنا ووجدت كلامهم
مخاطف في بيان الحق فقليل بالمال منها هو عليه من الغرض ليجل الخط والخطا في والعبود
قانون اخذ في ان الامر لا يكون مقيدا بوقت اذا غاب فيه فعل يجزئ بذلك الامر
ان ما هذه هي خلا في الشهر وسينهم من ان القضا تابع للاداء او ينقض جديده والحق ان الامر
الا انما في الوقت وجوب القضا يحتاج الى امر جديده وبني العصف في المشارة ان قولنا
هم بهم الغيب الى كنه الغيب والذهن من شئ بهي هل الامر بهي في شئ ان فيبقى احد مما بعد
انقضاء الاخر او شئ بهي لحد فان هذا خلاف ما في كون المطلق والمقيد شئ بهي في الوجوه التي
او شئ واحد مبني على خلاف فان الحسب الفصل متايزان في الوجوه الخاف على ما لا والتم ان
مراجه التطهر انما القيد ما في الزمان تابع في المدة وبقية بعض الحشيت بان كونها شئ بهي

المقصود

في الخارج لا ينقض كونه القضا بالفرض الاول والباقي كونه بغيره جديلا احتمالا ان يكون
 فرض الاول تابعا لهما معا فمع انشأ أحدهما ينشأ الآخر وكذا لا يجدي كونهما شيئا واحدا
 في نفس القضا بالفرض الاول وان كان كونه بغيره جديلا كونه المراد المطلق لا بشرط
 لخصوصية ذلك الخارج كونه محصلا للمطلق بل بالنظر الى خصوصية الشيء الذي لا يكون له ان ينقض
 الحكم بانشأ هذا الشيء فالنفي كونه القضا بالفرض الاول مستطرد لثبوت الاحتمال الغير المستطرد
 للقضا وعلى الميت بقي ذلك الاحتمال وان احتمل ان ينشأ الآخر وان كان به احتمال أصالة البرية
 عن القضا ولكن بغيره لا احتمال الاخر منها لعدم اعتبار الاحتمال في الاستصحاب بل بالمتابعة فاشتهق
 الذمة بحمل التكليف على حصول البرية من الا بالمتابعة ولا يكتفي فيه البرية الاحتمال في احتمال
 ارادة المطلق في التقييد لا يكتفي في بق البرية الاصلية مع ان الظاهر المقيد هو الفرض الذي لم يشرط
 التخصيص به والتجاذف هو الظاهر هذا ولكن يرد على المصنف ان يثبت ان يجمع تمام الجنس الفصل
 في الخارج لا يجدي في كونه القضا بالفرض الاول الا ان يثبت جديلا لحدودهما في الخارج وهو
 التمايز في الوجود والتميز لا يوجب الانفكاك سيما على القول بكونه الفصل على الحدس وانما
 على القول بغيره فنقول ان الفرض عدم تحقق الجنس في الخارج لا في معنى لحد الفصل في
 انشأ احدهما ينشأ في الجنس ومثابة الفصل في النوع والاصل عدمه في حقيقة في مستند في
 الوجود في نظر الجنس والفصل فيما نحن فيه هو الصوم في ابتداء يوم الخميس في يوم اخر في بداية
 يوم الاخر في الجنس بجماع المصطلح ان وما يومهم ان يوما ما من يومهم في الصوم فلا يتحقق
 التمام في شق الصوم الذي هو صيانة ما ك يوم ما بعد التقييد بالجنس او يوم ما بعد التقييد
 لا يوم ما مطلقا الذي لا يوافق في معناه الصورة فاما في الجنس فلا يبقى الا ما ك يوم ما
 مطلقا لا وجود له في الخارج فان ثبت في ذلك فاجعل في ذلك صوم الجنس بمعنى امك في يوم
 الخميس تلب بالاشهاد المفرقة والتحقيق ان الفرق بينهما ما نحن فيه وبين الجنس الفصل في النوع والجمع
 التخصيص في التفرع امكان تحقق التقييد بغيره التقييد بخلاف الجنس بدون الفصل فيكون لا مثال
 عطلت الاما ك في المثال المذكور وكذلك يطلو صلح وكهين في قولنا صلح وكهين يوم الجمعة في
 مثل اشترى الرجل بكا من الحق والتحقيق اما في كناية الجنس الفصل فانهم في عدم التمايز والامان
 الفصل هو ذاته لا يبقى الجنس بدون الفصل وان الاصل عدم تحقق فصل اخر او انما في معنى في فان
 المتبادر من التقييد هو شق واحد الزايد منقيا لا مطلقا في الشيء الجنس فيشقي الما من به بل في تمامه

٨
 والمبادر هو التجهيز فلا يتم من قول
 انك سمعته من النجاشي

على القول بحجية مفهوم الزمان ومفهوم اللقب وغيرهما الدلالة
على عدم الإيضاح ومن ذلك لظهور أنه لا يمكن إجراء الاستصحاب
أيضا لا نقاء الموضوع ولقوله ما لا يدرك كذا لا يترك كذا والميسر
لا يسقط بالمعسوس ونحو ذلك وكذا الكلام في غير الوقت من
القيود فلا فرق بين المنعول في كل من فيه والمفعول به في الحال
وغيرهما فلا يمنع تفرج بعضهم على ذلك وجوب الغضات الثلاثة
بالترتيب لو فقد السدور والكافور إلا أن يشهد بدليل من خارج
وقد استدلل على المحذور أيضا بأن الأمر قد يستتبع القضاء كالمبرية
وقد لا كالجعة والعيد فهو عام والعام لا يدل على الخاص وفيه
ملا لا يخفى إذ ذلك إنما يصح أن لو كان الاستصحاب من جهة الأصل
الأول وهو ممنوع وقد يوجب بان المراد أن مقتضى الشيء لا يتخلف
عنه فالتمس شاهد عدم الاقتضاء وفيه أيضا ما لا يخفى إذ التخلل بعد
من جهة دليل آخر فهو مقتضى إلا أن يمنع مانع وقد يستدل أيضا
بأنه لو كون القضاء أداء ومساويا للأول لو كان بالأول فلا يعصى
بالتأخير وفيه أن الختم يدعى الترتيب لا التخيير والتسوية واجتوا
بوجود الأول أن الزمان طرف من خصوصيات المأمور به غير
داخل فيه فلا يؤكش اختلاله في سقوطه ويعلم جوابه مما سبق مع أنه
لو لم يكن له مدخلية لكانت تقديمه عليه أيضا فتأمل الثاني أن الوقت
كما جل الدين فكما يجب أدائه بعد النقصاء الأجل فكل المأمور
به إذا لم يؤد في الوقت وفيه أنه قياس مع الفارق إذ وجوب أداء
الدين توصيل والمصلحة المطلقة باقية وهو عدم التفتت والصا

ما لم يأت الى صاحبه بخلاف العبادات فان المصالح فيها مخفية ونفعل للوقت
 مدخلية في حصول مصلحتها وبالجمل العبادات توقفية لا يجوز
 التجاوز فيها عن الترتيب بخلاف المعاملات وسيجي تحقيق الثالث
 لو وجب بالمرجيد لكان ادراكه امر بالفعل لا بعد الوقت فيكون
 لما يتأخر في وقته وجوابه ان الجواب هو ان يكون استدراك المصلحة
 قاسية وما نحن فيه استدراك المصلحة القاسية فانها لا تظهر ان الامر
 بالامر امر فاذا اقل القابل لغيره من فلان ان يفعل كذا او قل له ان
 كذا فلهذا امر بالتأخر مثل ان يقول ليفعل فلان كذا الفهم العرف
 والمبتدأ من احتمال ان يكون المراد او جيب من قبل نفسك بعينه
 مرجوح وان كان ما ذكرنا مستلزما للاختيار وهو من قبلي ويؤيد ان
 ما هو ركن باوامر النبي عن الله بل اذا اطلع الثالث على الامر قبل ان
 يبلغه الثاني ولم يفعل واطلع الامر على ذلك فيصح ان يعاقبه على الترك
 وان يذمه العقلاء على ذلك حق القول من وجه بالصلوة وهم ابناء
 جميع فانه لا وجوب على الصبيان اتفاقا وبان القليل لو قال لغيره
 امر عبدا كان يتجر لم يتعد ولو قال لذكر العبد لا يتجر لم يناقض كلامه
 الاول والجواب عن الاول ان الاجماع اوجب الخرج عن الظاهر
 وعن الثاني ان القرينة دالة على انه لا امر شراد ولذلك نقول باستجاء
 عبارة الصحيح ونضعكم فيها محض التمرين ومن فرغ المسئلة ما لو
 قال زيد لعمرو امرك ان يبيع هذا الفرس فهل ليكر قبل ان يامر
 عمرو ان يتصرف فيه ام لا وهل يصح بيعه ام لا والامر بالامر بالامر
 فهل يستلزم حصول ذلك الشيء في تلك الحالة ام لا الاظهر ان الامر

طلب حقيقة المستحيل فقد وجد وقد لا يوجد فقول القائل اعلم
 اني طلقت نروحي لا يوجد في امره بالطلاق بالنظر الى القاعدة
 ولكن المتفاجيء في التعريف في مشتر الاقمار وان لم يتم على تلك القاعدة
 فافهم المصدق في المواضع التي لا ينفي هو طلب ترك الفعل بقول
 من العالي على سبيل الاستعلاء ويدخل فيه الترخي على ما هو المشهور
 من هذه المادة في العرف ايضا وانما قيل كون الترخي قيد في الامور
 حيث ملاحظه الكلف بالذات انه فعل من الافعال وفي من حيث انه
 التكملة لحظ فعل اخر وهو الرضا وحال من احواله وربما قيل بكونه
 مشتركا بين الترخي والذاهب او قد يشترك بينهما في الاقرب
 الاول ويظهر وجههما مما تقدم في الامر وبما صفة لا تفعل
 ما في معناها فالله لا يظهر انها ايضا حقيقة في الحرمة وقيل
 بانها حقيقة في الذاهب وقيل بالاشتراك لفظا وقيل معنى وقيل بالوقت
 هنا التبادر عرفا فلكل لغة وشعر على الصلابة عدم النقل والاحتمالات
 المتقدمة في صفة الامر اربعة هنا فليكن التاميل والتطبيقا على ما
 نحن فيه وقد نكت لظهور ادلة سائر الاقوال واجوبتها مما تقدم
 ربما يتبدل على المشهور بقوله تعالى وما كنا نعبدك فانتبهوا فان
 صيغة الامر للبروت وجوب الانتفاء عن الشيء ليس الا تحريم فعله
 تبدل على تحريم المنهي عنه وفيه ان هذا التاميل لو قلنا كل صفة لا
 تفعل هي وهو مسلم ان لم نقل يكون النهي بلفظه ما خذ في معناه الترخي
 وهو خلاف التحقيق كما عرفت فم لا يصدق النهي على صفة لا تفعل
 الا ما علم بمرادة الحرمة منه والبراءة في صفة لا تفعل مجردة عن القرابين

لا فيما علم كونه للحرمة فيمكن صدق النهي عليها في مفادته الى حرمة
منه فلا حاجة الى دليل اخر كما مر نظيره في الامر وان لم يجعل لفظ في
بنهي ما خوذ في معناه الحرمة كما هو مبني الاستدلال ظاهر في نفسه
او لا ما يتبين ان الحق خلاف ذلك وثانيا ان هذا الاستدلال
يدل على عدم الدلالة لغيره والاحتجاج الى الاستدلال واما
في خصوص تحقير نصير وسرته بذلك مدلول لا حقيقيا له ايضا عمل الطابع
بل نصير ذلك من باب الاسباب العلما ولا يفيد ان مدلول لا تفعل
كلامه نصير ذلك حقيقة بل انما يدل على ان كلما الحكمه يقول لا تفعل
يجب الانتباه عنه وثالثا ان حمل الامر على الاستصحاب مجازي
وتخصيص كلمة الموصول مجازي اخر ولا محالة لا بد من اخرج الكراهة
ولا يكاد جميع لاحدهما على الاخر وامر تحية التحقير يعارضه لزوم اخرج
الاكثر فانه يحتمل ان يكون المراد انه في الادعاء على مقيض مناهية
امتناعها على طبق مدلولها ان حرمة فبالاخر جاز التمسك ان كراهة
سببها لا نرجح تنزيها ولا اعتقاد على مقتضاها في القائمين وبالجملة
المطلوب الادعاء على مقتضاها وسر ابعاد لا يدل الا على حكم مناهي
الرسول وانفهام حرمة من الوعد الله عن حرمة من الفقه بالفحوى لا يدل
على دلالة لفظ لا تفعل في كلامه نعم على ذلك لعدم الملازمة بينهما كما
هو واضح بين الاما ان ثبتت بعدم القول بالفصل وفيه ايضا اشكال فثم
ان صاحب المعالم ومن يتبعه ما ملوا في دلالة المناهي الواردة في كلامه
امتناعا على الحرمة بعد تسليمها في اصل الصفة كما ذكره في حقيقة
الامر من جهة كثرة الاستعمال في الملهو بها وميل مستعملها من

نابعاً للاداء وهو يترك وجهه ما لا ينفق اذا لم يكن ثبوت القضاء بهذه الصلوة الواقعة قبل الطهارة
 بالفرق الجوهري ايضا على المعنى المصطلح الامع فلو هذه الصلوة ايضاً فهي مضمومة عند القضاء
 على القولين والظاهر ان طهر الفقيه استقامت القضاء فيها وفي نفس المصنف الا ان الصلوة بطي الطهارة
 ايضاً مضمومة للقضاء فلما فلا بد من فهم ما الفرق باختلاف وصف الفعل بالصحة والفساد بالقضاء
 من ان يخلو في خلافه عندهم في وجهه في قوله ان او يخلو من اجله بصفه بالصحة في وجهه في الوجه
 للصلوة الطهارة الا ان حصل في الفقه ان يكون صحته ويحكم على بالجملة الى ان يترك في الفقه في حكم
 من اول الامر في كلامهم في ذلك غير محذور ولعل من هو الحق في الحق من ان الحكمين من طهارة الطهارة
 هي الموافقة ولو قلنا والافا لتكليف نفس الامر انما هو بالصلوة مع الوضوء الثابت في نفس الامر وانما انما
 الظن يكون هذه الصلوة هي الصلوة مع الطهارة انما كانت في نفس الامر معان التيقن به بتجربته في ذلك
 منافاة بين معنى هذه الشريعة وثبوت القضاء مع كون القضاء انما يتحقق بيقين الا ان لان الحكمين
 للتقيد بالظن ما دام غير متمكن من اليقين وعليه فلا بد ان يكون علم الفقهاء بالقضاء هو العلم
 من الاعادة وان الاعادة واجبة على من حصل له العلم بعدم الوضوء بعد الصلوة في الوضوء ايضاً في ذلك
 او في قضاء استقامت القضاء في غير ذلك كما يتبين عدم الاضطرار لا ما هو في وجهه في ذلك انما ثبت
 في الشريعة وموجب فعله انما في حجة عدم حصول الاضطرار في الجملة وانه صلياً في ذلك يكون
 القضاء نابعاً للاداء او ثبت امر جديد بالفعل خارج عن الوقت ايضاً وفي الوقت فخطا ان لم يكن ذلك
 وانما في حجة امر جديد وان حصل الاضطرار في طهر الامر من قبلهم ما سقط القضاء في الاستقامت
 القضاء في طهر القضاء فلا بد من التفتيش في كل شيء من بركات العبد العجيب ان اراد به ما سقط
 القضاء في طهره ما ثبت له قضاء في الشريعة ولا في طهره فينا سلكنا ان اراد به ما سقط القضاء
 ما سقط منه القضاء وان كان من حجة عدم شرعية القضاء ولما في الحق لا لا يقدرون في ذلك
 عن قبول الاشارة في عليها كقول العبد في البيع وجواز التزويج باخر في الصلوة وفي ذلك وقد
 يعرف على الوجه بذلك ولما سريه في ذلك فلا بد من بيان الاراء في الاشارة في العبادات عند الفقهاء
 والمسلمين بان حصول الاضطرار وسقوط القضاء ولما البطلان من غير مقابل الصحة وبهم يعرف
 بالمعاجزة وهو في الفقه خلافاً للتحقيق حيث جعلوا في العبادة عبادات مشروعة بالعلم
 وذلك وصفه كما ابيح الربا في حق من مع اسقاط الزيادة والبطلان من غير علم ان يكون مشروعة
 باصله وصفه كما ابيح الربا في حق من مع اسقاط الزيادة والبطلان من غير علم ان يكون مشروعة

كيفية

والفاسد يصوم العبد ويحرم من كل شيء الا انه لا يتخذ في اصطلاح ان كان بناء على غير
 الاصطلاح اذا عرفت ذلك ففعل القول في المسئلة خمسة الاول الدلالة على الف ومطابقا والثاني على
 مطابقا ففعل في الدين في اكثر اصحابه والاولى في بعضهم وهو مذهب جمهور الناس في الدين والحنابلة والثالث
 الدلالة في العبادات في المعاملات مطابقا وهو مذهب اكثر اصحابنا وبعض المعتزلة في الدين الدلالة فيها
 شعرا لا لغة وقد نسب به بعض اصحابنا اكثر منهم والاقرب القول الثالث لما علة طاعة الله تعالى في العبادات
 في العبادات ان المني عن ليس بما هو ربه فيكون فاسدا اذا المعنى في العبادات هو موافقة الله تعالى
 يمكن ذلك الامع الامثال واذا لا اذ في الامثال فان قلت ان هذا انما يتم لو لم يكن امر لجله واكثر الامر
 محجوب وهو الامر العام فيكون موافقة الله تعالى فان قلت في الدلالة لمصوح به وان لم يكن مأمورا بها
 بالتحصيل لم يكن مأمورا بها بالهوى وثبت المعنى وهو موافقة الامر بل واسقاط النفس ايضا لان النفس
 فمصلحة لا يتحقق الامع فربما لما صرح به كما مر الاشارة في محبت طاعة الله تعالى في الاجزاء فلا مانع من كونها
 مأمورا بها ومنها عنهما من حيث هي كما اشارنا في سبيل الاجتماع الامر الذي ثبت نعم لا يستحيل الفعل
 ذلك ولما مانع ان يقولوا ان فعله لا يتصل في الدلالة المصوح به ولكن لو صلحتها فيها لما جاز ان يكون
 فيها ولكن ان ثبت بطوري ولا يدل اللغة اية على خلافة ولم يثبت اصطلاح من انهم في اية ولكن
 المتبادر في الدلالة من قول ذلك المخصص عرفت ان هذا المذهب العام خارج عن الحق والحق انما هو الحكم
 ان الدلالة من محض المصنف دون الموصوف كما يتولى المحقق في هذا في غير الدلالة في لغة واضع
 في اخره ووضح ان المخصص فيه بالنسبة الى المكلفين لا الى التكليف كما اشارنا واما النفس المعاملة
 بان الجواز ايقع وقد يكون مستحيا او اقله الا باحتة ولا يوجب خضار الاحكام فلا يفتيه في المخصص
 اية وحين منافاة الجرم به الاستحباب لا ينافي صحة المعاملة بمعنى ترتيبها لا في الجواز
 بالنسبة الى الجرم ولا استحباب العبادات وبطلانها من هذه الجهة مع عدم التوافق في حصول
 المعاملة لا ينافي صحة من جهة ترتيبها لا في تلك الكلام في اللاحقة فان منافاة الجرم معها لا ينافي
 ترتيبها لا في ترتيبها ويجوز تمام الكلام ولما عدم الدلالة على النفاذ في المعاملات فلا بد من دلالة النص
 انما هو الجرم وهو لا ينافي المعنى بمعنى ترتيبها لا في ترتيبها لا ينافي في جميع ان يثبت التبع مع التبع ولا يبيع الملا
 ويمنع ذلك وكذلك لم ينعى على من يبيع الخمر ملكا له ولكن لا يشرى وما يفتقر النص في ذلك
 قهينة الجواز وان الظاهر الذي ليس له في نصيبان القرنية وافعه للمعنى التي هي اللفظ هنا قضى
 له كما في جميع ان نسبة الى الاسد لا منافاة هنا ولا ما دفعه كما لا يخفى فلم يدل على ان يتخلل

وهو مذهب السيد فاسد الحاجب
 والخمس الدلالة في العبادات شعرا
 للغة هم

ثبتت دلالة من جعلنا الشرع ايقاعا كما سيجي واما اللغو والمرق فكذلك ايضا لعدم دلالة على النسخ
 باحدى الدلائل اما الاول ان قولا واما الاخرى فلهذا لم يرد فيهم وفيه فصل بان ما كان مقتضى الحق
 فيه من المعاملات محصلا فيهما ايقاعا في حقهم فلهذا لم يرد فيهم وفيه فصل بان ما كان مقتضى الحق
 عالم بغيره الله بل كانت ثابتة قبل ان يشرع فصار من الله وقوله وامضاء في حقها لان الشرع
 سواء كان ذلك الاثر ايقاعا ثابتا قبل الشرع او وضع الله وعالم بغيره فلا يثبت عليها لان الشرع
 فان كان يثبت بلفظ مينا في حقهم مثل الحلية والاباضة والرجوب في حق ذلك كما في الحق الله البيع
 ونحوه من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 على ان لا يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 من جهة ما احل الله ولا ما يحرم الله به الامتناع اجتناب الحرمة والحلية والحسية والرجوب في حقهم
 احل او افترقا من ذلك في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 هو عدم الدليل على الصحة وعدمه في الحق فان عدم الدليل على الصحة هو الدليل على النسخ وما
 كان من جهة اخرى لاننا قلنا في حقهم فلا يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 المراد بالحرمة في حال المحقق من ذلك وهذا انما يثبت بناء على ما سلمناه وحققنا من المناقشة في حقهم
 انهم لم يثبتوا في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 يعني ما ورد بشكل بارخصه المنقضي في البيع في مثل احل ونحوه ثم لا يكون المنقضي في مثل
 قوله ثم البيعان بالتخياد لاما لم يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 اذا الاصل في كل حادث التلخيص فان قلت للمكان الاصل في المعاملات النسخ كما في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 فهو بما صدق من المنقضي مما يوجب النسخ لان غاية الامر لما رضى لاحتمالها ونسخها فانك
 لا تقاض بينهما ولاننا قلنا في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 محمدا اصله يبق مدلوله قوله ثم البيعان بالتخياد بما لم يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 وهذا لما كان عندنا من العقوبة في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 ليس يكون بالنسبة الى النساء في البيوع والائتمار في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 حيث ليس يكون بالنسبة الى النساء في البيوع والائتمار في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم
 سندنا لاننا هو في الموضع المذكور في كل موضع ما نثبت به ان ذلك الاستدلال لا يثبت في حقهم
 والنكاح ونحوه وقد ثبت في الحال ان الحق لا يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم من غير ان يثبت في حقهم

فرضي

النسب الاول دليل على جامع عن اجماع او غير ذلك من الزمان الخارجية جهة القول بالدلائل مطلقا
في العبادات والمعاملات ان العلماء كانوا يستدلون به على النفاذ في جميع الاعصار غير انكره في زمانه
انما يدل على النفاذ شرعا والعرف في الجواب على العلماء يستحب ان يكون باجماع او صريح معلوم وان
الامر ينفي الصحة والاجزاء والهي ينفي الصحة فتنقصان مقتضاها تنقضا كما ينفي الصحة
الذي هو ينفي الصحة وفيه عدم جوابه فيما ليس مقتضيا الامر وان اصل المقابلة باطله لان امر
ينفي الصحة لا جواز في ذاته والمثال به والنفاذ المستفاد من القول سلم فانما هو لا جواز في نفسه
النفاذ هو عمل الناقضة المستدل على مطلق المقابل فانما نكح كون مقتضى النفاذ ينفي مقتضى
او مقتضى بله اذ قد يشترط في الالزام واحد من كون مقتضى قولنا ينفي الصحة لانه ينفي
عدم الصحة والذي يستلزم النفاذ هو النفاذ ومقتضى الدليل هو الاول جهة القول بالدلائل
مطلقا عارضا فقط استدلال العلماء كما مر من جوابه مع ان ذلك لا يستلزم كون مقتضى الشرع
للا وجه لا يقتضي صحة الحقيقة الشرعية في النفاذ كما يظهر من بعض آية في معنى المصالح
ايضا بان لم يبق لهم من فقه حكمه يدل عليها الذي هو من مبرهنة حكمه يدل عليها الذي هو
بما لان الحكمي ان كانا ماثا وبما هو نفاذا واثا فقط وكان الفعل وعدمه ماثا وبما هو فقه
الذي هو من ماثا في الحكمه وان كانت حكمه الذي هو ماثا فهو اولى بالاشناع لانه مقتضى الزايد
من مقتضى الصحة وهو مصلح بخلافه الصانع فها هو جانب النفاذ كما هو المرفوض وان كانت الصحة
مخالفة لمقتضى النفاذ المصلحة بالنفوذ قد لا يرجح ان مصلح الذي هو مصلح مخالفة
لا يمانعها شي من مصلح الصحة وجوابه ان كون مصلح اصل الذي هو مصلح لا ينفي صحة
مقتضى الماثا بالنسبة الى عدمه فزاد الفعل او لا يلج في فعله اما الفعل وعصى في مقتضى الماثا علم
راجع على عدمه لاما فان بينهما اصلا اذ رجحان الذي هو ماثا هو مصلح الفعل ورجحان الترتيب
انما هو على عدم الترتيب هاهنا فان المصلحة ان ثابتنان الذي هو مقتضى الماثا بالاداء لانه يرضى
مصلحة الترتيب بعد اختيار الفعل كما ترجح المدقق الشهري وقد يستدل بما ذكر في بعض
الكتاب من صحة عقد المولى اذا كان لا يغير من مولا ثم رضى به مطلقا مطلقا بانهم المعقود
بل عصى سيده فانه يدل على انما اذا كان فيه معصية بالنسبة اليه لم يكن وكان منهي عنه فيكون
كالمسئور فيه انما على خلافه فالله اول فان المراهضة المعصية في الزرع لا بد ان يكون هو مجز
عدم اللذن والخصصة في التمسك والافعال السببية معصية والحاصل انما كان في مثل هذه

العقيدة من جهة العمومات ونحوها ما يدل على صحة المصطفى بعد الجازع فيجوز وعنده اذ
 العبد غير مضمون بالجملة الا ان ليس له ان ياتي بما لا يخفى من مقتضى الصحة والكان معينا على اذن المولى
 اية واحتمل على عدم الدلالة لعدم ان هذا الشيء عبارة عن سلب حكمه والاطالة للنهي عن ذلك
 بوجه وهو مسلم في العلامات على ما حققناه واما في العبادات فقد بناه وبشكل الجمع بين هذه
 الاحتجاج والاحتجاج السابقين مقتضا كونها في مقتضى ذلك التبريم وتداول النهي الذي كيف
 يتكرر الله عليه لعله الا ان يكون له في الدلالة السقطته والاختلاف في التبريم انما هو في
 الاستمرار السقوط او انه مبني على القول بكونه ولا في النهي على التبريم اية خيرا فقط على القول
 بعدم الدلالة مع عدم الاستحالة النهي ثم التصريح بالصحة كل مرة فيظهر الجواب عما مر في القول
 الخاص فمقتضى علمه على جهة بعد ما ويمكن استنباط دليله والجواب عنه ما تقدم من تدبيرات
 الاول انهم اختلفوا في المنع عنه لوصفه فذهبوا الى حقيقته الا انه يرجع الى الوصف لا الموصوف
 فصور يوم الخميس حسن لان صوم وجميعه لانه في يومه الخ في هذه القول بجلية البيع الربوا البيع
 به بعد ما ساط الزاوية وان في ذلك الخلف من عدمه يرجع الى الموصوف اية وهو الحق
 بناء على ما حققناه من فهم العرف في التخصيص ان كان الفعل يحكم به ومناط يرجع الى جهة
 له الوصف في المناهي الشرعية ووجه الحقيقة لعله صواب الاستدلال وقد عرفت بطلان
 الثاني المنع عنه الشرط ان كان في جهة فقد لا شرط فليس في جهة النهي بل انما هو لان
 ضمان الشرط بشرط ما مضى المشروط وان كان باعنا بغير شرط في الشرط بان يكون منهيا
 لوصفه ولينجده او حتى ذلك فلا يتم الحكم بالنهي مطلقا وان قلنا بامتناع اجتماع الامر والنهي
 ويكون النهي في الاعم الفاسد الجملة ايضا قد يكون الشرط قبل المعاملات ويكون وجوبه
 فزعمنا كمال التوبة البدن ونحو ذلك ولا يصح كونه منهيا عنه نعم انما يقع فيما كان قبل
 المباداة كالوضوء وما ذكرنا في مسألة الاحتجاج الامر والنهي بطلان هذا لا يمكن ان يجري
 في المنع عنه لغيره اية في الجملة فراجع فاما بل اننا اوضح ابل حقيقته وصاحبنا لا
 بدالة النهي على الصحة وهو في غاية الظهور من البطلان لان النهي حقيقة في التبريم وليس
 ذلك على الصحة ولا يستلزمها لاجتماعه على الوجوه والظن انهم اتفقوا بوجه وان النهي يدل
 عليها بل هو ان النهي يستلزم الحلا في الاسم فنقول انهم لا نفهم يوم النهي والمخاض الفصل
 يستلزم اطلاق التبريم للصوم على ذلك الصوم وكذلك الصلوة والصلوة والاطلاق المحفظة

وذلك مبنى على كون الصلوات وما في معناها من الصلوات الوثنية لها من وجهين
 اثنان اسما للصيغة منها علومه من موصوفه الذي يحتمل انهم يصدقون انهم على امر فيكون
 الحق عندهم مثل الاساك والديما وهو في ذلك وهو في حكمه كذا نحن نجز بان الذي عن امر في ذلك
 منع كونها اسما للصيغة من كونها اسما للصيغة المتقدمة يكون مصلوقا للحاضر مثلا بل
 المباد ان الحاضر من مطلق الصلوة العينية فان قالوا ان الحاضر ما تم في مطلق الصلوة الجامعة
 للشرائط والاول الثاني بوجه لا يستلزم طلبة في المقدور واستقاما لا يحصل الحاصل واستقرار العدة
 مع عدم القدرة على الاجاد الذي يحتمل في هذه وجهين في الاول والثاني بل على ان في الثاني
 فهي باقية على صحتها فلنا تخالفا لاول ونقول انها متمكنة في الصلوة العينية التي في الجملة
 وان لم يكن صيغة بالنسبة الى حقيقة الحاضر ولا رتبة الصلوة الجامعة للشرائط عن عدم كونها
 في ايام الصلوة صيغة بالنظر الى سائر الكليات وبالنظر اليها قبل تلك الايام وعدم تمكنها من الصلوة
 العينية بالنسبة الى غيرها وامتناعها عما هو بمنزلة النسيء والنبوءة والطلب في المنع بهذا المعنى
 منه معان قاعدية من منقوضة بصدده الحاضر في كتاب المحارم انفا فافخص في ذلك النطق
 ما لا يجوز من عمل المناهي المرافعة عن مصلوق الحاضر على الصلوة العينية غلظا في استجوابها
 الاتفاق وتلك من النكاح على وجه الدخول او نكاحا فلا فقه ولا دليل عليه الباري في الحكم
 المشابهة المنقولة والمفهوم وفيه مقصدان المقصد الاول في الحكم ثالث به فالنسيء
 اللفظ المضروب لم يقتل عن معناه في النسيء هو الرجوع المانع من النسيء وان احتمل كان حجة
 في الحكم والمشارك بينهما وهو مطلق الرجوع الحكم وان شأنا في النسيء مع جميع اقسامه
 المشترك بينه وبين الجمل وهو في الجمل والمشارك به في ذلك مع العبدية المتقدمة بالمال على بعض
 بالوضع ونزاع في ذلك وهو ان الاحتمال وعدم الاحتمال انما هو بالنظر الى لغة التي وقع بها النسيء
 قال وانما قيل بذلك لان اللفظ قد يكون نصا بالنظر الى لغة عدم احتمال اعادة غيره من جهة
 تلك اللفظة ومجمل بالقياس الى لغة اخرى ومثل المظن على السداد والجمل بالقرء ولم قيل للنسيء
 شيان البهائي في نسيء اللفظ ان لم يقتل عن غيره من مصلوقه في الالف واللام في ذلك والمجمل محال
 ولما لم يقتل والمشارك بين الاولين محكم وبوجه لا يخفى مثله ومثل ذلك مع الجمل في النسيء
 سلكا كما لا بد من الملاحظة او انما الكتاب بالاسماء والفايط والجملة بالنسبة الى لغة العرف
 والشرع على الترتيب فالشيان البهائي في الحاشية على قول لغة الجمل في نسيء اللفظ في لغة

الثاني

عبداللہ

غفلا يتبع بالنظر هذه اللغة والاستعمال وهذا القطع يحصل بالقرائن الخاصة وينشأ من
 بنفاتها وأعمالها ان الضميمة والظهور امر لخاصة في فهم من الغناء يسمى الخاص بخاص العام
 ظاهر وقد يطلق القطع على الخاص والخاص على العام مع ان الخاص اعم من العام بالنسبة الى الجنس مع
 احتمال ارادة الجازم من الظاهر انهم من جهة اخرى غير التخصيص كونه ظاهرة بالنسبة الى الجنس الجازم فلا
 اكتم العلماء ولا تترك الا الاستقاف من الاحتمال ارادة الجازم من الاستقاف من وجه الكيفيات واحتمال
 ارادة الصريح منهم كما يستمر في العام فالمراد بالضميمة هو بالنسبة الى العام بوجه ان دلالة
 عليهم قطعية حيث يقتضيهم في الجملة وان كانت بعنوان الجان بحد في دلالة العلماء عليهم فان دلالة
 عليهم انما هي بضميمة اصلها الحقيقية واصالة عدم التخصيص مما لا يقيد ان الاطلاق المتعد
 الثاني في المنطوق والمعزوم وهما وصفان للمدلول ويظهر من بعضهما انهما من صفات الدلالة
 والاول لا علم ولا مشقة فالاصطلاح فالمنطوق هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق والمعزوم هو
 ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق هكذا عرفها وفي ما عدا فان المعيار في الفرق بينهما هو كون
 ما دل عليه المدلول ايا الموضع في محل النطق وعدمه والمقصود من المدلول هو الحكم الوصف فلا يتم جعل
 قوله في محل النطق ما لا يحتمل الوصول اليه بالادراك بفتح الاستخدام ولو جعل الوصول كتابا في قوله
 بل هو خبر جزم عن المصطلح وان كتاب نوع الاستخدام في الخبر الجوزي وكان في الاخر ذلك كقول
 فالمراد به ان الفرق فنقول ان المنطوق هو مدلول يكون حكما في احكام شئ مذكور او ما لا
 احواله والمعزوم مدلول يكون حكما في احكام شئ مذكور او ما لا احواله واما انفس تلك المدلول
 فقلنا يكون مذكورا في المنطوق ايضا كما تعرفوا في قوله المنطوق اما صريح او غير صريح فالاول
 هو المعنى المطابق في الضميمة وفي كون الضميمة صريحا اشتكال بل هو من الدلالة العقلية البهية
 كما لا يراه الاشارة في مقدمة الوجوب فالاول هو صريح بانه غير الصريح فاما الغير الصريح فهو المدلول
 الاشارة وهو على ثلاثة اقسام المدلول على ثلاثة اقسام الاضغاط والمدلول عليهم بدلالة النية والاباء
 والمدلول عليهم بدلالة الاشارة لانها ما ان يكون الدلالة مقصورة لاستخدام اولها فاما الاخر وهو
 الاول ما يتوقف صدق الكلام عليه كقوله تم رفع عن امتي الخطا والسيئات فان المراد رفع الواحدة
 عنهما والا لكانت واحدة ومجتمعة غفلا كقوله تم رفع عن امتي القرية فلو لم يتعدا لاهلها يصح الكلام عقلا
 ولو كان كذلك لكانت واحدة عن عبد الله عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
 صحح بضم مدلول الدلالة الاضغاط واعلم ان الذي يظهر من تعليمهم بالعلمة المذكورة انه لا

الافضاء مختصة بالجان في المراءى وما يكون في رتبة النقل ولم يكن تخطيها فليكن هذا قدالة قولنا
 اننا قد استدلنا على صحة الجماع ونحو ذلك يكون من باب المنطق الصريح او لا بد من ذكرهم لخرق قولنا
 الجازات والثاني ما لا يتحقق صدق الكلام ولا صحة علمه ولكن كما في منزهة شتى كما بين ذلك
 شتى علمته له بعد الاقتران فيهم من المخليل والدليل هو علمه ذلك الشيء الحكم الشائع مثل قوله
 كذا بعد قولنا انما هو هلك واهلك وواحد اولى في نهاري رمضان فيعلم من ذلك ان الوقوع
 على الوجهين كفاية علم وهذا يسمى دليلا بالانتماء والايما وهذا مقابل النص في العمل في بعض
 الكلام في نوع ان يقال اذا وقعت لك في واما التعميم الى غير الاعراب وعمل الامل فانما يحصل نتيجة
 للمناط وصفه الاضافة مثل الامر بية وكون المحل اهلا وغير ذلك وسرعا فيط في العمل فيخرج
 الوقاعة ويعتبر بعض اف الصوم وقام الكلام في ذلك يسمى ان الله نعم في اول الكتاب واما
 الثاني فهو ما يلزم من الكلام بدون قصد الحكم على ظاهر المعارف في الحوازين مثل لالة
 قولنا قد حملت وحصله فلهذا في شهر ربيع قوله نعم والوالدان يرضعن اولادهن حولي كما لم يكن
 على كون اقل الحمل ستة اشهر فانه غير مقصود والمأني فالمقصود في الاصل بيان ذلك لانه
 في العمل والفصال وفي الثانية بيان ان هذه الفصال هذا اقسام المنطوق واما المعنوي واما
 ان يكون الحكم الدال عليه بالانتماء من اننا الحكم المذكور في النقي والاثبات فهو منزهة لموقفه
 كدالة حجة النافية لوجوه الضرب ويسمى بغير الخطا ونحو الخطاب ويسمى الكلام في بعض
 الكتاب الا انه معنوي والمخالفه ويسمى بدليل الخطاب وهو ان الشرط والغاية والصفة والحصر
 والنتيجة غير ذلك ويسمى لفصلها ثم ان قسم المنطوق والمعنوي كما ذكرنا هو الشيء واما ما قبل
 في الفرق بين المعنوي والمنطوق في غير الصريح فيجعل ما سوي القبر معنوي والعدد وجهه كونه ماله
 الدليل غير المذكور في الاشياء فانه هو الموضع لا مظهر الحمل وكذلك حجة الصريح حكم من الحكم
 وهما ملكونه في الية وقد بينا ذلك باعبار الحثيث والاعتبار فان جعل المعنوي في امر
 النافذ هو الحجة معنوية هو الصريح فهو غير المذكور وكذلك الحمل وامل الحمل في
 الاصوليون في حجة معنوية الشرط ولا بد في تحقيقه من مقدمه ^{في الاصل} ان لفظ الشرط يستعمل
 في معناه فاله في الصحاح الشرط معروف وكذلك الشرطية والجمع شرط وشرطية وشرطية وشرطية
 واشتغل علمه وفيهم من يظن انه اذ اورد به مجيء التزام والالتزام ولو عمل المنه والامور والقيام
 التزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه واشتغل الحاة فيما تلاوه في الشرطية والامور والقيام

جمله جود افعي تم جعل مسمى ما عند حصوله وقد شغل في العلم في مصطلح السوالم مما
اشتهر انشاء الشروط ولا ينبغي وجوده وجود الشوط في مصادر استعمال الما والاشارة
والعقد على الشرط في ضمن العقد فانما اشبهت ابقو شرط عليه ان لا يخرج من البلد
ومن مصادر في الثاني ما علمت من خبر خبره فان كان متعاقبة مرة وقد شبه الخاق ان الوجهية مثل
ولا تكسر من انما تكم على البقا ان اردن نقصنا ومثل ان كان هذا ان كان حيوانا ومن مصادر
الثالث وانه كنتم جنبا فاطروا ومن الرابع الوضو شرط الصلوة والطهارة في المجلس شرط صحة
الصبر وحمل الحول شرط وجود الزكوة واما العلامة فقد جعل بعضهم اطلاقا منه ولكنه
مخلاف ما صرح به اهل اللغة فان اشترط التاعة هي جميع شرط بالخبر وهو العلامة وكذلك
بعض الاستعمالان الاخر مثل شرط الحمام اذا شئ الجدة يضعف ولم يدم ما خرج من المجلد الثاني
المجلة الشرطية ايضا فتشبه في معان كثيرة احدها ما يفيد تعليق موجد على وجود الشرط فقط
مثل قولهم ان كانا هذا ان كانا حيوانا وليس عدده مغلغا على عدده ومنه قوله تعالى
فيها الله الله الله لستنا وهذا استعمال سمي على فاعلة اصل الميزان حيث هذا الزكويان الى الابد
على العلم بانشاء المقدم بانشاء الثاني ويقولون ان انشاء نفير الثاني ينتج رفع المقدم
بخلاف العكس يعني انهم من انشاء الحيثية انشاء الالف منه ومن انشاء الفاء انشاء العاء
الثاني ما ينبغي تعليق عدم الجزالة على عدم الشرط او تم مثلا اذا كان الماء قد كرم لم ينتج عدم
النجس في حرمه مععلق على وجود الكرم به وانشاءه مععلق على انشاءه وهذا هو مصطلح اهل العربية
ومما رفس ان العرب في ظاهرها لا يستطيعون ان يكون الا سببا للثاني والنظر في ظاهرها في الال
مع قطع النظر عن نفس الامر ما قبل ان الاول اذا كان سببا فلا يفيد انشاء انشاء المهيمن
تقدم السبب على العكس ولا بالاذعان كما يشهد به قوله تعالى لو كان فيهما الهة ففهم اولاد من
المطابق بين الاصطلاحين وقوله بل العكس هو فيه ان العكس هو كون انشاء الثاني على انشاء
الاول لم يزل يجل به احد بل هو العلم بانشاء الاول فلا يصح هذا الكلام بظاهر وثانيات
الملا انصار السبب في الثاني ان الاصل عدم سببها فاعلم سببها سببها احد ما لا يبعد
لا يبعد من هذا الباب لو اولى الحكم عمره قول الماسي ولو طاعة في جاني فلها الطاعة ولكن
الاطلاق رفع المقدم لا ينتج رفع الثاني على كعدة اهل الميزان ويحسب ان اشكال في اطلاق
الاربع على الجائز انما ان كان فينا منضم الشرط بجهة معناه منضم في الجملة الشرطية على ما ينبغي

من جمله

الجزء

يحتلون

لما كان شرطاً وهو الواقع بعد ان واخواته معلناً على حصوله فيكون الجملة التي بعده كما هو محل
فروع الاصول هي كما يشهد به قولهم الامر المعلن بكلمة ان عدم عدم الشرط ومن ذلك اذا
كان الواقع بعد ان واخواته شرطاً اصولياً ايته فان الواقع بعد هذه الحروف قد يكون شرطاً
وقد يكون سبباً كما يجوز ان يقال ان قبضة في المجلس يصح الصريح بان يكون ان يقدرا في ذلك
من البول فيطرح ان اذا كان ذلك الواقع شرطاً اصولياً فلا معنى لكونه انشأ الحكم بانشاءه معناه
لذلك هو معنى الشرط في هذا حال ان حدوث تلك البنية يرفع عن معناها ويصير سبباً على ان
لقولهم مفهوم الشرط معنى ان ما يقع في تلك الجملة التي يسبقها الشرط في قولهم
محنة وجب ان اخوي فلهذا الحكم على شرط بكلمة ان واخواتها فبعد انشاء الحكم بانشاءه ذلك
القيود بل ان التزامه لنظية بنيت فيكون محنة سوى فهم من الشرطية المصلحة الاصولية او
ليسته فلا مانع ان يكون الشرطية والبيته انما هو الموضوع في النظر الى الاصل في
يقال ان قولنا ان قبضة في المجلس يصح الصريح هو عبارة اخوي عن قولنا شرط محنة الصريح
النفي في المجلس الذي هو الاسمية والحقبة كالفرق بينهما والى الابد والثناء وان كان الشرط
الاصولي كما هو انما فلا يتم اذ قد بينا ان الظن في الجملة الشرطية على تقدير المحنة فلو انشأ الحكم
عند انشاء الشرط هو البيته كما ينما كان فكيف يمكن ان يصير ما في الشرط الاصولي في حال ان
مفهوم الشرط محنة ان مفهوم الجملة الشرطية بسبب الاصل للثانية والاولى انما هي ان
بعضه انما هو ان يقام له بالشرط هو ما على من انشاءه انشاءه في محنة وفي وقت وجوب البنية على كل
السبب لانه وان الجملة الشرطية ايته فيجب هذا في هذا وان كان اوجه من سبب انشاءه
لا يتم لان الجملة الشرطية انما هي هذا انما هي انشاءه انما هي انشاءه في وقت وجوب البنية على كل
عن الغالب انما هي في نفس الامر انما هي في انشاءه انما هي في انشاءه في وقت وجوب البنية على كل
فداشرا ان على النزاع هو الجملة الواحدة عقيدة واخواته والاشارة في اوقات
الشرط تمامه على الضيق هو صريحها او انشاءه انما هي انشاءه في وقت وجوب البنية على كل
من لم يشطع منكم طوله ان يتكلم في الحضانة فما ملكه ايمانكم وموتكم كما لا طاعة في محنة
بالخصص انما هي انشاءه في وقت وجوب البنية على كل من انشاءه في وقت وجوب البنية على كل
على انشاء الحكم عند انشاءه في وقت وجوب البنية على كل من انشاءه في وقت وجوب البنية على كل
جاءك من بينكم انما هي انشاءه في وقت وجوب البنية على كل من انشاءه في وقت وجوب البنية على كل

بما لا يورث في العلم، يثبت في الشيء واللغة أصالة عدم الخلق وأما قبل عناء في العلم الشرطي
الذي له الامور مجتمعة بانك تطلب على ما ينبغي وكذا ما ذكره العلامة في الهندس حيث قال العلم المطلق
الذي له ان وجوده عند عدم الشرط لا ينبغي عليه لوجوده ولا يمتنع بالمتكلم بل لا بد من عدمه
من كونه شرطاً في وجوده كذا في هذه الامور الكلاسيكية من بيان على الخط في الاصطلاح
الحاجة في الاصطلاح الاصل في الشرط وقد عرف ان المنادى في السبب فلا بد ان كان
معدولاً ان بالثاني شرطاً مع قطع النظر عن مدلول ان في هذه الامور الكلاسيكية ما يخلو في العلم الشرطي
الشرط والاعتقاد ان الشرط معناه في الاصطلاح هو ما ذكره لا مطلقاً بل هو ما لا يشك في ان الشرط
الركبتي سائر الامور التي ذكرها بما جاز ان الشرط في هذا ما لا يشك ان في هذا
منها ما يتعلق في جميع هذه الامور ولا يشك ان في هذا ما لا يشك ان في هذا
في القدر المشرك وهو ما يعلق على وجود الشرط لا وجوده بل بعد منوع الدليل هذا الكلام في
الجملة الشرطية واما انظر الشرط فهو ان كان خارجاً عن محل النزاع لا في حصول العقل لبعض
العقول هنا لخط الاصطلاح في تحييق العقلية ان المنادى في العلم في العلم الشرطي اما
ما يورث عليه وجوده شيء وينبغي بعد ما علم ان يكون وجوده علماً لا واما معناه الاشارة
الاتزام فلا وجه لوجه العلم الاصولية في هذا وقد احتج على جهة من الشرطية
بأنه لم يجد العقل انما العلم عند انشاء الشرط كما في التعليق على ما في كلام الحكم عن
وجه اوله ان الخروج عن القبول لا يحمي في اعتبار هذه القائمة بل في مطلقها حال عدم
القائمة الاخرى لا ينبغي حقاً ان الغالب هو القبول دونها ان هذا لا ينبغي ان يكون
لجهة ولا يوافق القول بالدلالة النظرية كما هو المعروف في المقام في السنة الثانية بالجملة
فان المعيار في امثال هذه المقامات اثبات الحقيقة والنسب باصالة الحقيقة لكونها في
في العقل المنطوق لا يمتنع في مقتضاه الا في هذا الدليل على خلاف ذلك الخارج ولذلك
وهو ان المنادى في علم اللسان كما يشاهدنا استدلالهم ببعض الاخبار المذكورة وكتب
الاصول واما اثبات الكلية النظرية من جهة الدلالة العقلية فيجب ان العقل يحكم بان كل منوع
لم يخلو الشرط فائدة اخرى سوى ما ذكره فلا يمتنع على زيادة ذلك في ان ذلك الاختصاص
لن يثبت المنهاهم فضلاً عن خصوصية الشرط لا يقتضي حصوله على علمهم في
الشرط ان مطلق المقدم بل هو يثبت في جميع الموضع وانما غايتهم لوجه مقام لم يحتجوا في هذا

فقول

من

الواسطة ممكن فلا يستلزم في ارادة التحصيل ارادة البقاء حتى لا يمكن الاكره فقد يحصل الذوق عنها هو
 فانهما اتفقوا عند التنبية قد يوجب اية بان مفهوم الشرط انما يكون حجة اذا لم يظهر له فائدة سواء وهو متحقق هنا
 مثل تنبيه المولى على الحق ان اردن التحقيق مع ما جهن من الضعف والقصور فانتم اولى بذلك ويظهر
 لكم ما في هذا الجواب مما استلزمنا لكم سابقا ويمكن ان يقر ان الشرط هنا ورد الغالب اذا الغالب في تحقق الاكره
 هو مع ارادة التحصيل فلا حجة كما سيأتي والاولى ان يقر ان مطلق الاستعمال لا يدل على الحقيقة وبعد سجدت
 الحقيقة فهذا استعمال مجازي لكون المجاز غير اهل للاشتراك اذ يقر ان اللفظ يقتضي ذلك لكن القرينة
 الخارجية مانعة وولا القرينة على عدم ارادة المفهوم من الاجماع القاطع لعلنا على مفهومه فلا جاع هو
 القرينة على عدم ارادة ذلك واول المعاني التي يمكن حمل الية عليها هو التنبية على علم الحكم فان القيد الواجب
 بعد النفي على ما ذكره بعض المحققين اما يكون للفعل مثل لا تفعل اذا كنت محدثا ولا للترك مثل لا تتابع في الاختصار ان
 حادلت سهو لة الفهم او للعدول مثل لا تفرح ب الخ ان كنت مرمضا وما نحن فيه من هذا القبيل اقول ومن هذا
 القبيل ايضا قوله تعالى ولا تجعل لهن ان يلكن ما خلق الله في ارجاعه ان يكن يؤمن بالله الية ان لا يخلو في ان يخلق
 الحكم على وصف يدل على انتقاله عند انتقال الوصف او لا سواء كان الوصف صريحا مثل اكره كل رجل عالم او في
 السامعة مذكورة على الواحد على عقوبته او مقدرا كقولهم لان لا يتحمل فظن الرجل نبيما من ان يتحمل شيئا
 فانهما البطلان من الشعر كناية عن الشعر الكثير ففهم انه لا يضر الشعر القليل اجماع المشهور بمثل ما تقدم
 في مفهوم الشرط من لزوم اللغوي كلام الحكم فلو لم ينفذ انتقال الحكم عند انتقاله لخرى الوصف عن القاطعة
 ولعوق العقلاء مستهونا مثل قولك الانسان لا يبيض لا يعلم الغيب وبان ابا عبيدة الكوفي هو من قول
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبييض الا يبييض لا يعلم الغيب وبان ابا عبيدة الكوفي هو من قول
 والجواب عن الاول يظهر ما سبق فانه يلزم من اللغوي لم يحتل فائدة اخرى والفوائد المحملة كثيرة مثل
 الاهتمام بحال المذكور مثل حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى واحتياج السامع اليه او سبق بيان
 غيره المستدل السامع على المسكوت عنه فيحصل له رتبة الاجتهاد او غير ذلك مما ذكره فلو قيل
 نقول بذلك اذا كان ذلك في ظاهر الفوائد فيجاء عنه بما تقدم في مفهوم الشرط وبالجمله التعليل بلزوم
 العوارض القاطعة واخراج الكلام عن اللغوية لا يقتضي الاثبات فائدة ما اذا ثبتت من القرينة
 الخارجية اظهرت هذه المتنازع فيها فلا ظن المنكر متحاشيا عن القول بحقيقة اية وما يظهر انكاره
 من بعضهم لا احتمال ارادة الغير انما يظهر نظيره من السيد في مفهوم الشرط حيث اتفق في نفي الاستدلال
 بجمل احتمال تعدد السبب فهو ضعيف لما بين ومن هذا القبيل قول ابي عبد الله في معنى قوله تعالى
 قال قلت له ما الشرط في الخمين ان قال ثلثة ايام للمشتري قلت وما الشرط في غير الخمين ان

ط
ابي

قال البيهقي بالخير ما لم يفترقا واما الاستهجان فممنوع وما يترأى اجنبية في المثال المذكور فما
هو لكون اصل الحكم في هذا المثال من باب توضيح الواضحات وذللك ذكر الوصف هنا ولا
فقد يكون فائدة الوصف في التوضيح بل نقل عن الاخفش وجماعة من ائمة العرب ان وضع الصفة
للتوضيح فقط لا للتقييد وان مجيها للتقييد خلاف الوضع غاية الامر تعارض ذلك مع ما نقل
من فهم ابو عبيدة وظهور خلافه في افهامنا ايضا فمتسا اقطان فينبغي عدم الدلالة على المدح
واما الجواب عن الثاني فيظهر مما ذكرنا من المعارضة مع ان فهمه لعله كان عن اجتهاده
في اللغة وكلام اللغويين واحتج النافون بانه لودل لدل باحدى الثلث وكلها مستقيمة
اما المطابقة والتضمن فظاهر والا كان منطوقا واما الالتزام فعدم الضرر والزهني
لا عقلا ولا عرفا ولي في المسئلة توقف وان كان الظاهر في النظر انه لا يجوز عن اشعار كما هو
المشهور ان التعليق بالوصف مشعر بالعلية لكن لا يبحث يعتمد عليه في الاحتجاج الا ان
يعظم اليه قرينة كما في صيغة فعليل المقدمة ومن هذا القبيل القيود الاحترازية في
الحدود والتسوية واما مثل قوله تعاقب رقبته مؤمنة فدلالة على عدم كفاية علق الكافرة
ليس من جهة مفهوم الوصف كما توهم ولا من جهة مجرد الاجماع عليه كما نقله العلامة في
النهاية بل لان اتحاد موجب المطلق والتقييد مع كون التلخيص شيئا واحدا وجب العمل على
التقييد لان العمل على المطلق ترك للتقييد بخلاف العكس بالمجمل التقييد مطلوب
فمع تركه لا يحصل الامتنان فعدم الامتنان يعقب الكافرة انما هو لعدم صدق التقييد
بالمؤمنة التي ورد به الخطاب مع كون المطلوب فيه واحدة ثم ان ههنا فوائد الفائدة
العلم ذكر وان حجية مفهوم الشرط والوصف ونحوهما انما هو اذا لم يكن على طبع الغالب
مثل وسبابكم الاتي في جوابكم ولا يحضرني مفهوم طاهر في بيان ذلك وعندي ان
وجه ان النادر انما هو المحتاج حكمه الى التبيين والافراد الشارعية بحكمه في الاذنا
عند اطلاق اللفظ المعرب طو حصل احتياج في التفهام من اللفظ فانما يحصل في
الافراد فانكته في الذكر لا بد ان يكون شيئا اخر لا يخص الحكم بالغائب وهو
فيه لتبنيه بالولد وما بينا ظهر التثنية في عدم اطراد الحكم فيما اذا ورد مورد الغالب
في غير باب لطفاهم ايضا الاتي ان لا يجوز التيمم لو احب الماء لمن منعه من طهارة الج
عن الخروج مع ان الشارع علق الحكم بالتيمم لمن منعه من طهارة الج من الخروج وال
قالوا باشتراط عدم كون الخي الاول بالحكم مثل ولا تلتوا اولاهم خشيته المطلق

في الجملتين

النكتة فيها التنبية على خطائهم في العبادات المحمية ويمكن ارجاعه الى القسم الاول وبالجملة المعبر في
دلالة اللفظ على المعنى الحقيقي هو عدم القرينة الظاهر على ارادة الخلاف فكلما ظهر قرينة
على ارادة تغييره فحملها عليه لا كان المحمية انما هو اذا لم يظهر للقيده فائدة اخرى كما هو مقتضى
الدلالة العقلية بل لبثت قرينة الخلاف كما هو مقتضى الدلالة اللفظية فانما قد تروى
بعضهم ان فائدة المفهوم وثمرته الخلاف انما يظهر اذا كان المفهوم من الفاصل مثل
ليس في الغنم المعلوفة زكوة او ليس في الغنم زكوة اذا كانت معلوفة او الى ان يتوهم واما اذا
هو اتفاق الاصل كما في قوله في الغنم السائمة زكوة فلا فان في الزكوة هو مقتضى الاصل وقال ان
معنى المحمية انما انشاء من الغفلة عن ذلك لكون المفهوم من كونه في العقول من جهة الاصل و
استشهد على ذلك كون الامثلة المذكورة في استدلالهم من هذا القبيل وانت خبير بما فيه كمال ووضوح الشرح والفا
في الموافق للاصل ايضا لان المدعى للمحمية يقول بان ههنا حكمين من الشارع فلهما يحتاج الى الاجتهاد في
حكم المعلوفة كما ان المنكر يحتاج وكونه موافقا للاصل لا يكفي الا بعد الاستقراء الواسع في تحصيل الظن بعدم
الدليل كما سيأتي انشاء الله تعالى في محله وايضا الاصل لا يعارض الدليل ولكن الدليلين يتعارضان
ويحتاج المقام الى الترجيح فاذا اتفق وروى دليل اخر على خلاف المفهوم فيعمل عليه من دون تحمل
في القول بعدم المحمية ويقع التعارض بينه وبين المفهوم على القول بالمحمية يرجح المفهوم على متنا
اذا كان اقوى فضلا عن منطوق واحد وما جعل منشاء الغفلة هو غفلة عن المتوهم اذ كلما هم
متمحورة بالى في المخالف للاصل والموافق والامثلة وارادة على القسمين كما لا يخفى على المستبحر
القائمة الشارحة مقتضى المفهوم المخالف انما هو رفع الحكم النافي المذكور على الطريقة السالفة المذكورة
وقد وقع ههنا توهم واحد هما اشترنا اليه انما من ان مفهوم قولنا اعطى زيد ان الكرم لا يقطع
ان لم يكن ملك وهو باطل لان رفع الايجاب هو عدم الوجوب وهو اعم من الحرمة التي هو مقتضى
النتيجه اذ كان الحكم الموافق هو الجواز بالمعنى الاعم يكون مفهوم الحرمة كما في قوله
كل من يملك الجمل يتوضد سورة ويشرب فامفهوم ان كل من لا يملك الجمل لا يتوضد من سورة

ولا يشرب فانه وان كان مفهوم الصريح في الجواز لكنه ملزوم للحمية وثانيهما ما صدر عن جماعة
من القول قال بعضهم ان مفهوم قولنا كل غنم سائمة فيه الزكوة ليس كل غنم معلوفة فيه الزكوة
وان هذا الصديق على تقدير ان يجب في بعض المعلوفة الزكوة وعلى تقدير ان لا يجب في شيء منها
ومفهوم قولنا بعض السائمة كل هو عدم صدق قولنا بعض المعلوفة كل ويلزم ان الصديق
قولنا لا شيء من المعلوفة كل ويلزم ان يقول ان مفهوم قولنا لا شيء من المعلوفة كل هو بعض
السائمة كل ورد بعضهم على هذا العالم حيث ادعى ان مفهوم قولنا كل حيوان ما كوال اللحم يتبع
من سورة ويشرب منه انه لا شيء مما لا يؤكل لحمه يتوضأ من سورة ويشرب بان هذه الدعوى
لا شاهد عليها من العقل والعرف والعلامة على الشيخ كذا انت خير بان ذلك التوهم مشبه
يكون انما انشاء من بعضهم جعل المفهوم نقيضا منطقيا للمنطوق وان كان صدق ومثل
ذلك في غاية البعد من مثلهم بل ممن دونهم بمراتب لا خلاف الموضوع ولذلك يتقاربان ايضا والظاهر
ان مرادهم اطلاق النقيض على المفهوم كقوله الذين الرزى انما ان المفهوم مرادف لحكم المنطوق فان
نقيض كل شيء رفو المراد رفع ذلك الحكم عن غير الموضوع والحق هو ما فهمه الشيخ وصاحب العالم فان
الحكم المخالف في جانب المفهوم انما يستفاد من جهة القيد في المنطوق فكذلك ثبت في القيد
وتعلق به من افراد الموضوع فيقيم انتفاء الحكم بالنسبة الى ذلك القيد والابقى التمسك
اليه بلا فائدة وما ياتي ان الفائدة تحصل في الجملة بثبوت المخالفة في الجملة فهو بمنزلة
التحقيق او يبقى التصحيح بتعلقه بالجميع بلا فائدة مفهوم قولنا كل غنم سائمة فيه الزكوة
لا شيء من المعلوفة كل فان وجوب الزكوة معلق على سائمة كل غنم غير تفريع على كل غنم وما قيل
ان ذلك لحكم عدم وجود امر مشهور مشترك بين افراد المنطوق وبعض افراد المتكوت يعني ان جمع
افراد ما لا يؤكل لحمه مثلا يجوز الشرب والتوضؤ من سورة فنطق به الكلام وانما لم يشترك بعض الاول
الغير المأكول ايضا مع كونه شرابا للمنطوق لاجل عدم لزوم مشهور جامع لهما فيبقى بياننا في وقت
الحاجة فيه انه لا ينحصر الان في وجود اللفظ المشهور المشترك فوالله ان يلقى مثله كل يوم ان

يجوز ما لا يتصور من سورة الا ان كان في قوله كل غنم سائمة فيه الزكوة مع ثبوت الحكم ^{البعث}
 المعلوفه اي يمكن ان ين كل غنم فيه الزكوة الا النوع العلاني فلم ينقطع المخاص حتى يلزم تأخير
 البيان وغيره من الخ ازان فلا بد للفقيد من فائدة والمفروض انه ليس الا في الحكم عن غير محل
 النطق مع ان القول يكون استعمال القيد هنا لذلك لا يخرج غير المقيد عن الحكم خروج عن مقتضى
 القول بحجة المفهوم اذ هو مبني على التبادر ومن اللفظ اعلى ولزم من ذلك كلام الحكم عن الفائدة
 لولا كما تقدم وهو انما يصح لو لم يكن هناك فائدة اخرى ولما ذكر بعضهم ان مفهوم قولنا
 بعض الغنم السائمة فيه الزكوة الى اخره ان اراد به ان يكون السائمة صفة لبعض الغنم وبيانا
 لا للغنم فقط كما هو المناسب لطريقة اهل الشرع فمفهومه ان ليس في البعض الاخر الذي هو
 المعلوفه زكوة لا ما ذكره وان اراد البعض الغير المعين بان يكون السائمة صفة للغنم لا البعض كما هو
 الظاهر من كلامه وهو الموافق لطريقة اهل الميزان في توجبه الحكم بقاء اثباتا الى البعض فانه
 القيد الاخر لا السائمة والنفى والاثبات انما يرجعان الى القيد الاخير على التحقيق فمفهومه ان
 بعض الغنم الاخر من السائمة ليس يجب فيه الزكوة وهذا انما يعرف ويقل ويرد في كلام الشارع
 فانه كلف بمجهول وبالجمله فالمستفاد من العقل والعرف هو كما فهم الشيخ وصاحب المعالم
 رحمه الله تعالى لا ما فهموه بالتحقيق ان يقر ان جعلنا السور من جملة الحكم وجعلنا الموضوع
^{الطبيعية} القيد فلا قرب ملا ذكره هؤلاء وان جعلناه جزء الموضوع بيان يرجع القيد الى كل
 مما يشمله السور فلا قرب ما اخبرناه مثلا ما نقول الحيوان المأكول اللحم حكمه انه يجوز استعمال
 سور كل واحد من افراده ونقول كل واحد من افراد الحيوان المأكول اللحم حكمه جواز استعمال سورة
 فلا بد ان يقال في ان معنى قولنا كلما يؤكل لحمه يتوضا من سور موافق كالتها واليهما يتبادر منه
 في العرف ولا يظهر الثاني لتبادره فيكون الوصف قيد الكل واحد من الافراد فالمفهوم
 يقتضي نفى الحكم حيث اتقى ذلك القيد ^{التي} لا دلالة في قولنا في الغنم السائمة زكوة على نفى الزكوة
 عن معلوفه الا بل باحد من الدلائل واستدل في الدين على ذلك دليل الخطاب يقتضي النطق
 فلما بدأ أول المنطوق سائمة الغنم كان يقتضي مقتضا معلوفه الغنم دون غيرها وهذا الاستدلال ضعيف
 لما استرنا دلائل ^{التي} لا ذكرها ^{التي} بعض الشافعية على الدلالة بان السور يجري مجرى العلة فيثبت الحكم

بشوقها وينبغي بانساقها وفهم العلية التامة منوع والا كان وصيها قانو الحق ان مفهوم الغاية
وفاقا لكثر المحققين والظن انه اقوى من مفهوم الشرط ولذلك قال به كل من قال بحجية مفهوم
الشرط وبعض من لم يقل والمراد بالغاية هنا النهاية لا المسافة بخلافها في قولهم ان لا تنه
الغاية فالمراد ان تعليق الحكم بغاية يدل على حكم ما بعد مخالفة النهاية لما قبلها واما انفس النفا
ففيها خلاف اخر ذكر وهما في محث بيان ان لا انتهاء الغاية فلنقدم الكلام في التقدمة
على ما بعد فنقول اختلفوا فيه على اقوال ثلثها دخول الغاية في المعيان كانتا من جنس واحد
كقولهم يقتك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف والا فلا كقول القائل صرموا
الى السيل والظن ان دليلهم في ذلك عدم التمايز فيجب ادخاله من باب المقدمة كما في ادخال
المرفق في الغسل بخلاف ما لو اختلفا في الهيئة وتميزتا في الخارج فلا يظهر ثمة بين هذا
القول والقول بالعدم مطلقا واما البعض التوقف لتعارض الاستعمالات وعدم التبرج والحق
الدخول لانه الاصل بمعنى ان اللفظ لا يدل على الدخول والاصل عدم ارادة المفسر ذلك والحق
يكون الدخول موافقا للاصل بل مبتدأ من اللفظ عدم الدخول فيكون ذلك ايضا مفهوما من التعليل
بكلية الى واما دخول المرفق في اية الوضوء فاما هو من دليل خارج لان الى بمعنى مع لان الحق
لا انتهاء الغاية وكونه بمعنى مع مجاز وانما يصار اليه من جهة الدليل الى اخرج ثم ان التبرج
القول بلا شتر اك كما توهمه في الدين والبطر بان لا يمكن القول بلا شتر اك لعدم جواز وضع الشيء
لوجود الشيء وعدمه اما اول فلان الاستعمال اعم من الحقيقة والاجمال اعم من الاشتر اك ولا يخص
التوقف في صورة الاشتر اك واما ثانيا فلما ان الاشتر اك بين الوجود والعدم يعني القول وما
قاله في الدين من انه لفظ لفظ الغائبة حين التردد بين الوجود والعدم لان التردد بين
النفى والاثبات حاصل لكل احد قبل اطلاق اللفظ ايضا ففيه انه قد يحصل الغائبة بمثل قول
القائل عندي يقر قيا مل في ذلك فانه يمكن ارجاع الظاهر الى الوجودي ايضا اذا عرفت فلنرجع
الى اصل المسئلة والحق ما قلنا لان المتبادر من قول القائل صرموا الى السيل ان السيل
الصيام الليل ولا يجب بعده ومن قوله نعم ولا تقر بهن حتى يظهر عدم حرمة المقاربة
بعد حصول الظاهر فلو ثبت الصيام بعد الليل ايضا اذ هو المقاربة بعد حصول الظاهر

البقاء لما كان الغاية غاية وهو خلاف المنطوق فان قلت انه لو كان خلاف المنطوق فيكون الكلام
 صحيح التصريح بعدم ايراد مفهوم مجازي او لم يقل به اخذوا اليه فان كان المراد من قولك
 اخذوا اليه البصر ما ينقطع عن البصر فقد صار هذا المفهوم من جملة المنطوق في
 ان كان المراد ما ينقطع عن البصر سواء انقطع او لم ينقطع فلا يلزم خلاف المنطوق في المسكو
 اعني ما بعد الغاية قلت ان ظهرت من التصريح بعدم ايراد المفهوم مثل ان يقول
 المولى لعبدك سر الى البصرة ولا اريد منك السير يعني ان الوجوب بعينه فهو مجازي وهو
 لا يلزم على كل من يقول بحجية مفهوم الغاية فكيف تقول بانه لم يقل به احد وان علم من الكلام
 ايراد الحقيقة فلا بد ان يحمل ذلك على النسخ ان قلنا بجواز النسخ فيما كان اخر معلوما خصوصا
 اذا كان قبل حضور وقت العمل ولا فيصح صدوره عن الحكيم وان اردت من ذلك مثل
 ان تقول سر الى البصرة ومنها الى الكوفة ومنها الى بغداد فيفيد ان امثال ذلك في العرف
 لتحديد المنازل او اعلام العالم فيتبدل المسافة من كل علم ومنزل فكل مسافة بعيدة
 وظفافية بلا حظان بالنسبة اليها ويعتبر ان بخصوصهما فلا يرد بجواز ولا يحصل منه نقص
 القاعده وكذلك لا يتم النقص ببل قولك سبحان الذي اسرى بعبدك ليلا من المسجد الحرام
 المسجد الاقصى مع ثبوت اسراءه الى السماء وكذلك قول الفقهاء اذا صار المسافر
 الى نكاح النكاح ثم سافر لا يجوز له افطار كما صدر من بعض الفضلاء فان القرينة
 قائمة على ايراد الخلاف ومطلق الاستعمال اعم من الحقيقة والاستعمال في المعنى المجازي
 لا يوجب خلع اللفظ عن كونه حقيقة في غيره والنكته في الاول ان المحسوس المعاني في لفظ
 الكفار المتعبد بها كان ذلك الذي ذكر في الاية وكان يمكن اثبات هذه الدعوى بما
 يحصل لهم المشاهدة كخباره وعن غيرهم وعما وقع فيهم في اثناء الطريق وكان يحصل المجز
 بجم وذلك ايضا لما ذكره ما بعد الى انما هو المنتهى فيما هو مقصود البياهم الممكن التسليم عندهم
 وكذا المراد من قولهم اذا صار المسافر الى نصف النهار هو الامساك بالخصوص المشروط في
 الاصل المقصود والافلا من الصوم الحقيقي الى نصف النهار في الحقيقة مفهوم الغاية

هنا حاجة بمعنى ان المعنى فيما امد خلقة في عدم جواز الافطار هو الامساك الى نصف النهار
قال الامساك ما بعد نصف النهار لا مد خلقة له في ذلك فكانه قال الموجب لعدم الافطار
انما هو الامساك الى نصف النهار وبهذا الكلام فيما يريد عليك من نظائر هذه واما قوله
وايض الى اخره فنقول هناك شق ثالث وهو ان المراد هو الاخر والمنتهى لا يشترط
مطلقة لا خصوص ملة خطية ان ما بعد الاخر ونفسه مخالف لما قبله وينقطع الحكم عنده ولا عموم
ذلك بمعنى ان يلاحظ ان الليل اخر مثله سواء كان ما بعد الدخول مخالفا او موافقا
منقطعاً عنده الصوم امد لا ثم ندعي استلزام ذلك المطلق كون حكم ما بعده مخالفا لما قبله
اصح المنكرين بعدم دلالة اللفظ على ذلك باحد من الدلالة اما الاول ان فطرا هو الامساك
الا لانه لو لم يرد اللزوم وبلاستعمال فهمامهما فيكون للقدر المشترك لكون المجاز
والاشتراك خلافا لاصل ويظهر الجواب عنهما بالتأمل فيما ذكرنا قانون مفهوم الحصة
محبة والمراد به على ما ذكره جماعة من المحققين هو ان يقدم الوصف على الموصوف الى ان
خبره مثل الامير نريد والشجاع عمر ويستفاد منه المصطلح الترتيب الطبيعي خلافا
والعدل عنه انما هو لذلك وقديق ان الاول تقيم البحث في كل ما تقدم وكان حقه التمسك
على ما ذكره علماء المعاني وفيه اشكال لتعدد الفائدة مثل الاهتمام بالتذكير والتمسك
او غير ذلك فلا بد اما من دعوى التبادر وهو غير مسلم في الجميع او ذكر دليل اخر يوجب
الدليل في خصوص ما نحن فيه واختلفوا في كون الدلالة فيما نحن فيه من باب المفهوم
والمنطوق والقواب ترك هذا النزاع لان المصنع مركب من نفى والاثبات وماله
المدلول مذكور في احدهما فيستفاد المجموع من المجموع وان جعلها عن نفى الحكم المذكور
عن الغير فلا ريب انه مفهوم على ما مر والدليل على افاة المصراع ان الاول التبادر
فان التبادر من قولنا العالم نريد ان العالمية لا يتجاوز عن نريد الى عمر وبكر وغيرهما
والثاني انه لو لم يفد المصراع للاخبار بلا خص من الاعم وهو باطل وتقر به ان
بالصفة ان كان هو الجنس فيستحيل مثل الفرد عليه ان الجمال يتبع الايراد والعلة التي من

ليس على حقيقة الجنس فيشفي ان يراد منه مصداقه وهو ليس بغير دخاص لعدم العهد
 عدم افادة العهد الذهني فيجعل على الاستقراق فيصير المعنى ان كلما صدق عليه العالم فهو
 وهذا لا يتبع الا اذا افهم مصداقه في الفرد لا متياله اتحاد الكثيرين مع الواحد وذلك
 اما حقيقة كما لو فرض انخصاص الامارة في الخارج واما ادعاء ومبالغة كما في قولنا
 الشجاع عمرو او الرجل بكر فالمراد هو المصدق الكامل وقد لا يحتاج الى صرف البصيرة الى
 استقراق الافراد بان ندعى وحدة الجنس مع هذا الفرد كما في قولك هل سمعت بلا سبد
 تعرف حقيقة فنيد هو هو بعينه كما ذكره الشيخ عبد القاهر في الجنب المحلى بالله وهو
 المستحسن النجاشي في تفسير قوله تم واوئك هم المفلون وهذا معنى اعلى من الحصر
 المبالغة وهو بعينه جاسر في قولنا الامير يزيد واصح النافون بان ذلك لوصح لصح في
 يعنى في مثل يزيد الامير وعمرو العالم لجرى ان ما ذكر فيه ايضا وبانه لو كان الاصل مفيدا
 لعله دون العكس لتطرق التغير في مفهوم الكلمة بسبب التقديم والتأخير مع عدم تطرق تغير
 في المفردات وانما وقع في الهيئة التركيبية اقول اما الجواب عن الاول فاما اولها فبالقول
 بالموجب كما صرح به علماء المعاني ويظهر وجهه مما سبق واما ثانيا فبالفرق بين صورة
 التسمية والتأخير فان الموضوع هو الذات والعروض والمحل هو الوصف والعارض و
 لذلك اصطلح المتكلمون على الحلقا الذات على المبتدئ والوصف على الخبر فاذا وقع الوصف
 مسندا اليه فالمراد به الذات الموصوفة به فالمراد بالامير في قولنا الامير من يدعى
 المتصوفة بالامارة فاذا اتحد الذاتان بسبب الحمل فيلزم الحصر اعني حصر الامارة في يزيد
 وان اقتضى قاعدة الحمل كون المراد بزيد هو المسمى بزيد ولم يفد انخصاص وصفه في الامارة
 واذا وقع مسندا فالمراد به كونه ذاتا موصوفة به وهو عارض للاول والعارض اعم والحمل و
 الكافي يوجب انهما لو كانا حلا لاقصص معناه صدق الا على الارض وذلك لا يوجب عدم
 وجوده في غيرهما كما في الكلي الطبيعي بالنسبة الى افراده فالمراد من الاتحاد ان المحل موجود

بوجود الموضوع اذ ان المحمول والموضوع موجودا بوجود واحد لا انفكاك لهما موجود واحد وبهذا يتبين
ما لا يورد هنا ان الحمل لو اقتضى الاتحاد واجب القصر فيما نحن فيه لزم ذلك في البنية
المنكره ايضا مثل نريد انسانا فان المراد من الانسان هو مفهوم فرد لا مصداق كما استظهر
ان المراد من المحمول هو المفهوم ومن الموضوع هو المصداق والمصداق هذا اما فرد معين هو
نريد او غير نريد واردة كل منهما محلا مستقالا على الشيء على نفسه وعلى غيره ومفهوم فرد ما
قابل لجميع الافراد فان اتحاد الموضوع في الوجود بسبب الحمل لزم المصداق كما ذكرنا ان ذلك لا
الاتحاد مع الموضوع في الوجود لا انفكاك لهما موجود واحد الحق ان صورة العكس ايضا يفيد المصداق لا
الحمل فلكل من حيث هو صفة يرد ان اتحاد الحمل لا يقتضي ذلك بل لان حمل الجنس او الاستغراق
يفيد ذلك اما الاستغراق فظن واما الجنس فلان المقصود منه ان كان مجرد صدق هذا
الجنس ولو من حيث انه فرد منه لم يكن الحمل المنكر مثل نريد امير فيبقى التعريف لغوا
منه ان المقصود ان نريد اهو حقيقة الامير ما هيته فيفيد المعنى الذي هو اعلى من
الحصر كما مر اليه الاشارة واما ما ذكرنا المحقق الشريف في بعض حواشيه فظهر
جميع ما ذكرنا قولنا الامير نريد يدل على الحصر من جهتين احدهما تقديم المتأخر بالطلب
وان صار موضوعا لان والثاني التعريف على ما مر بيانه واما صورة العكس فمن جهة
هو التعريف اما الى اربع الثاني فيظهر ما تقدم ايضا وتوضيحه منع بطلان الثاني لو
انه مجرد اتفان في اعادة الذات والصفة ومنع الملازمة من ان اراد نريد
والتحقق قد مر ثم ان الكلام لا يختص بالعرف باللام بل كل اللفظ له اللفظ حكمة ذلك
مثل قولك صدق نريد حيث لا عهد خارجي فانه يحمل على الجنس او على الاستغراق
كما في قولك ضربي نريدا قائما فالجهتان المقدمتان حاصلتان فيه واما صورة العكس
فلا يجري ما قدمنا في العرف باللام فيه بل الظاهر ان معناه نريد صدق لي على طريقة
الاضافة اللفظية ثم قد ظهر كتمام من بعد الجتهتين ان اللفظ لا يكتفي باللفظ

نفيد حصره في المسند وان لم يكن حقه التأخير ايضا كما في قولهم الكرم التقوى والعلماء شؤ
والكرم في الحرب الامام من قرئش كما صرح به علماء العاني ولا يذعن منه كون كل مثافي
العرب كرمًا ولا كل من في القرش امامًا كما لا يذعن في زيد قيام او انسان انحصار
القيام والانسان في زيد واما الحصر بامتداد المراد به في غير المذكور اذ القول كالتأخير
قيام في نفس الموصوف على الصفة وانما العالم زيد في العكس فلا شهرة الا قوى فيه المحبة
للمتبادر عندها ونقله الفارسي عن النخاعة وصرح فكذا لغة ايضا مع اصالة عدم النقل
ويدل عليه ايضا استدلال قوله انما الاعمال بالنيات وانما الولا لمن اعتق على نفي العمل
من دون نيته ونفي الولا لغير المعقود من دون نكير وان كان يمكن ايفاح فيه بانه مقتضى
التقريب في المسند اليه كما من قوله انما الاعمال بالنيات في قوة الموجبة الكلية المنصفة
للتسوية الجزئية وانت خبير بكمال وضوح الفرق بين الملقوق بانما وعدمه وان قلنا
بعدم دلالة تعريف المسند اليه ايضا ولا اظن من يعتمد على دلالة تعريف المسند اليه على
الا يعتمد على دلالة انما عليه مع كمال وضوحه وكيف كان فالعمدة هو التبادر في سايه
الاعمال وقد يستدل بصحة انفصال الضمير عنه في مثل قول الفزردق وانما يدافع عن
اصالته انا او مثلي فان الوحد المجوزة للفصل مفقوده سوى ان يكون الفصل لغرض وهو
ان يكون المعنى ما يدافع عن اصالته انا وقد يستدل ايضا بان ان للثبات وما
لنفي ولا يجوز ان يكون لا ثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لا ثبات ما بعده
ونفي ما سواه او على العكس الثاني باطل بالاجماع فيقنع الاول وهو ضعيف لان انما
هو لتأكيد الكلام نفيا كان او اثباتا فان الله لا يظلم الناس شيئا وما النافية لا
الا ما دخلت عليه بجمع النخاعة كافتة كما في ليتها وتعلمها وغيرهما كما صرح به ابن هشام
وغیرهما التحقبة الكلمة متضمنة لمعنى ما والا بهك التبادر واستعمال الفصحى
وقد نرى بقاء العاني تمام الممنين الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لعدم انحصار

العلماء بمثل

المؤمنين المذكور وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس لعلهم لا ينالوا من الله شيئا من غير ما اراد الله في اذنها
الرجس عنهم وانما انت منذر من يخشع الي الساعة لا نزاره غيرهم ايضا وفيه ان المراد
في الاول الكمال منهم وفي الثاني ان ارادة اذنها الرجس مقصور على اهل البيت في
نرياحهم لا غيرهم لا اختصاص مطلق ارادة الله في ذلك اعرفت ان النفي يرجع
الى المذكور اخيرا وفي الثالث لا نزار النافع وعلى فرض التسليم فالجواب خير من
الاشتباهك ومطلق الاستعمال لا يدل على الحقيقة وقد اثبت التبادر كقولها حقيقة
فيما ذكرنا واصل منكر الحقيقة بانه لا فرق بين ان تريد اقيام وانما تريد نريد وما من ادق
نهي كالعدم وقد عرفت الفرق واختلاف المشتون ايضا فيقول انه بالمنطوق لا دلالة لفرق
بين انما الحكم الله وبين لا اله الا الله ويظهر لك بطلانه تمام في تعريف المفهوم المنطوق
وقد اشير اليه انما ايضا واما ما وادى فلا خلاف في حقيقة مفهومهما ظاهر وانما
ان الدلالة فيها بالمنطوق فلا وجه لجعله من باب المفهوم قانون الحق انه لا حقيقة
في مفهوم الالتقاء لعدم دلالة اللفظ عليه بصر من الدلالة لا دلالة لودل كان قوله
نريد موجود وعيسى رسول الله كقوله لا تستن امهات في الصانع ورسالة نبينا صلى الله
عليه واله واصل للدقائق وبعض المنايا على الدلالة بان التحفص بالذكر لا بد من
مخصص وفي الحكم عن غيره صالح ولا اصل عدم غيره وايضا قول القائل است نريانا
لا اخت نرايته يدل على ان المخاطب اخت نرايان ووجب المنايا لله عليه السلام
الجواب عن الاول ان تعلق الارادة بمخصص وليس الاسم والمذهب قيد ارادة في
الكلام حتى يحتاج الى فائدة خاصة في ذكره وفائدة اصل الكلام وعن الثاني ان
القرينة قائمة على ارادة التعريف واما مفهوم العدد فمذهب المحققين عدم دلالة
قيل من صلوات الله ايام من رجحان له من الاجر كذا فلا يدل على عدمه وانما فائدة
نعم يحتاج جوازه الى الرخصة من الشارع لان العباد في حقيقة احوالهم الى اللطيف لا

مر يان تي

القول الاول نافي له واذ اصاب الزيد من عموم الصوم فلا طرأ أصلا وكذا كل الكلام في عدد الايام
والسببي ولكن في بعض الاخبار المنع عن التعدي والظاهر انه من جهة اعتقاد ان الزايد مثل الممك
في الاجز لا بعد الجواز واما اذا قيل عليك صوم عشرة ايام فلا يجوز الا كقاء بالجملة لعدم
بالمنطوق دلالة المفهوم بيقين ذلك ولو رد الامر بجملة اخرى فلا يلزم التسليم
ان مفهوم القول الاول يتيقن عدمها فلا بد من الترجيح واما في بعض المواضع الذي لا يجوز
كم الى ما فوق وما تحت فانما هو بدليل خارجي فعدم جواز زيادة الحد مثلا على الثمانين والمائة
جلدة فانما هو لمرة الايداء من دون اذن فيقتصر على التوظيف وعدم قبول الشاهد الواحد
هو لعمري الشاهدان فهو مقتضى المنطوق كما اشرنا وكون الماء اقل من كبر
او قلتي في البناء وتري ان الاكثر ايضا لا يجوز وكون المناط في الحكم هو الكثرة وعدم نقص
عن هذا المقدار لا عدم كونه اكثر من ذلك ايضا وبالجملة الاعداد المعبرة في الشرع قد يتوافق حكمها
مع الاقل والاكثر وقد يتناقض فاستعمال عامر والعامر لا يدل على الخاص وقد يتوهم ان تحديد
المريض بالثلاثة والكثرة بالعشرة انما استفيد من مفهوم العدد في قوله اقل المريض ثلاثة ايام
او اكثر عشرة ايام فانه لا يجوز التمايز ولا الاقتراب بل اقل وفيه تلاخي فان تحديد الاقل
لا يبعد التحقيق الحيف في يومين والالكان هو الاقل وبان لا يكون الا ربعه اقل والا فلا يقيق
بثلاثة وليس هذا من مفهوم العدد في شيء وقس عليه حال الاكثر والظاهر ان الكلام في المقدار السليم
وامثالها هو الكلام في العدد واما مفهوم الزمان والمكان فهو الصريح وذهب الى حجتهم
ويظهر الاحتجاج والواجب تقدمه فان قلت اذا قيل بعد في يوم كذا وخالف الوكيل فالتقدير
صحيح وكذا غيره من العود قلت ان التقيد في الوكالة تابع للفظ ومقتضى بما قيده لا من حيث
بل من حيث انحصار الاذن في ذلك ولذلك لم يخالف من رد المفهوم في اختصاص الوكالة و
الوقف وانما هو بما قيده وصفا وشروطا زمانا ومكانا وغيرهما وصرح بما ذكرنا التمهيد الثاني
شرح في تمهيد القواعد الباب الثالث في العود والخصم وفيه مقدمة ومقاصد اما المقدمة
فالعام هو اللفظ الواسع فقد ذكره على استعراق اجزائه او جزئية كما عرفت شيئا البهائي رحمه

ومختص

المقدار

واحترس من بقاء الموضوع للذات من الشئ والجمع المنكر واسماء العدد فالله لم توضع للذات على
وأن دل وقوله اجزائه او جزئياته لدخول مثل الرجال على كل واحد من المعنيين الاثنين من الزا
العموم الجمعي والافرادي وهذا اصطلاح ولا فناء من جعل العشرة المشبهة ايضا عامما لما
به صفة الاستثناء فالعام على قسمين اكل يشتمل افراده او كل يشتمل اجزائه والعمم المعهود
الغالب الاستعمال في كلامهم هو المعنى الاول ولذلك ذكرنا ان دلالة العموم على كل واحد من افراد
دلالة تامة ويعبرون عنه بالكلية التفضيلي والكلية العددية والافرادي وليست من باب الكل اي
الهيئة الاجتماعية المعبر عنها بالكل الجمعي ويظهر الثمرة في المنطق فلو كان الجمع المضاف في قوله تعالى
ولا تقبلوا ادراككم بمعنى الكل الجمعي فلم يدل على حقيقة قتل البعض بخلاف المعنى الاول فليفسر العشرة
وما ضربت العشرة ويسمى ان العموم قد يستفاد من جهة المقابلة فتقضاء الحكمة ذلك وهو ايضا
من العام المصطلح وان ترتب عليه احكامه المقصد الاول في منع العموم قانون اختلاف في كون ما
يدعى كونه موضوعا للعموم من الالفاظ موضوعا له او مشتركا بينه وبين الخصوص او حقيقة في الخصوص
على احوال وتيل بالتوقف ثم القايلون بشبوت الوضع للعموم اتفقوا في بعض الالفاظ واختلوا في
الاخر فليفتقد الكلام في الخلاف في اصل الوضع ولا يظهر الا شذوذا كونه حقيقة في العموم لنا التبر
فان اهل العرف يفهمون من قولنا ما ضربت احدا او من دخل دارى فله درهم ومتى ما كان
فاكرهه ونحو ذلك العموم فلو قال السيد لعبد لا تضرب احدا ثم ضرب العبد واحدا لا شتم
بذلك عقاب المولى وللتفاق على دلالة كلمة التوحيد عليه وللتفاق على لزوم الحث على
خلق ان لا يضرب احدا يضرب واحدا وان من ادعى ضرب رجل بواحدة تكذب به
قلت ما ضربت احدا فلو لا انه سلب كلي لما ناقض الجزئية فان السلب الجزئي لا ينافي
الايجاب الجزئي ولقصة ابن الزبيري فانه لما سمع قوله نعم انكم وما تقبرون من دون الله
صحة قال لا ضمن محمد ام فيما جاءه وقال يا محمد ما ليس عبد عيسى وهوسى والملائكة
فهم ادليل العموم لانه من اهل اللسان وادل من ذلك جملة اية حيث قال ما جهك
ليس تو ملك اما علمت ان ما لا لا يقبل فلم ينكر العموم وقرئ وما استعملوا الكلمة

في قوى القول او اعلى منهم كما في قوله تم والسماء وما بناها فانما هو خروج عن الحقيقة لنبكته و
 في رواية اخرى اجاب بان المراد عبادة الشياطين التي امرهم بعبادة هؤلاء فنزل قوله تعالى
 الذين يبيقون لهم من الحسن او مثل عندهم بعدون حجة القائلين بانها حقيقة في الحضور وجهها الاول
 ان الحضور متيقن المراد من هذه الالفاظ حيث استعملت سواء اريد منها الحضور فقط او في
 ضمن الغوم بخلاف الغوم فانه مشكوك في الارادة ولما كان الوضع مسلما للزم ولا بد من مرجع
 فالاولى ان يقول انه موضوع للمتيقن المراد فانه اوفق بحكمة الواضع حيث ان غرضه من الوضع
 التعميم وبهذا التقدير اندفع ما اورد على الدليل بانه انما يدل على تيقن الارادة لا الوضع
 الخ اوب ان هذا اثبات للغة بالترجيح العقلي وهو بطر كان طريقة مختصة في النقل اما صريحا
 وموضيا بالتواتر او الاحاد او باعادة لتصرف العقل كما لو استفيد من مقدمتين تقليبين وضع
 مثل عموم الجمع المحلى فانه ثبت بواسطة مقدمتين مستفادتين من النقل احدهما ما ثبت من
 اهل اللغة جواز الاستثنا بغير ما يرد امكن ارادته من الجمع واكمل شموله في كل موضع و
 ثانيهما ما ثبت ان الاستثنا هو اخراج ما لو كان له دخل ويحصل من ذلك انه يجوز اخراج كل فرد
 من الجمع ثم العقل يحكم بان الشيء ما لم يكن داخل في شيء لا يمكن اخراجه منه فثبت ان جميع الافراد
 اخرجت منه وهو معنى كونه موضعا للعموم وهكذا او اما العقل المحض فلا مدخلية له في اثبات
 اللغات واما التبادر وصحة السلب فوجهها فانما هي ادلة للفرق بين الحقيقة والجماع
 لا شهادات اصل الوضع ولا بأس بتوضيح المقادير والكان خارجا عما نحن فيه لتبينة الغافلين فيقول
 ان الوضع لا يثبت الا بالنقل عن الواضع لبطان مذهب العباد بن سليمان الضمير واصحاب النكير
 من ان دلالته القطع على المعنى انما نشأت من مناسبات ذاتية ولا لتساوت المعاني
 بالنسبة الى اللغة فاما ان يكون هناك تخصيص وتدرج في الدلالة على المعنى ولا فعل في الشيء
 يلزم من التيقن من غير محققين وعلى الاول التيقن بلام محققين وهما صانان والجواب ان
 المرجح في الارادة لسان الله تعالى هو الواضع ككل المواد في اوقاتها او من الخلق لو كان

هو الواضع كتحصيله لا علة بلا شئ او يمنع ان يخص المخرج فيما ذكره ولم لا يكون شئ اخر مثل
المعنى الى الدهن من بين المعاني في غيره ثم ومصلحة اخرى في عدم مع انه يدفع الوضع للمقتضى
والضد في اقتضاء اللفظ بالذات لذلك في وقت دون وقت او شخص دون شخص مما
لا معنى له لان الذاتي لا يتخلف ولذلك وجه السكالي هذا المذهب وادله بان مراده ان الواضع
لم يهمل المناسبة بين اللفظ والمعنى كما هو مذهب آهل الاشتقاق فذكر ان القسم بالفاء
لكن الشئ مع عدم الابانة والقسم بالفاء بين الفاء والقاف في الشدة
والرخاء كالقسمين لكن ثبت ان طريق ثبوت الوضع هو النقل بعد امكن حصول العلم به
جهة اخرى والرجحان العقلية والمناسبة الزمنية مما لم يثبت جواز الاستناد اليها في
اثبات الاشياء الوصفية التوقيفية كالاحكام الشرعية الشرعية ولذلك لا يجوز ان
بالقياس ايضا كما جوزه قوم من العامة فيما لو دار القسمة بالاسم مع معنى في المسمى
او عدما كان فانها اذ لم تقم العقل وجود او عدمها فقهية غصيرة بعده خل والوجه
يفيد العلية فكان الواضع قال سميت هذا خا لانه يخرج العقل فكانه جوزه متمية كل ما
فيه هذه العلة خا فيكون ترجيها منه بالعموم كترخيصة في سائر القياسات اشترنا اليها
او ايل الكتاب هو بطر لعدم ثبوت حجية القياس مع ان جماعة ممن جوزه العقل بالقياس
لم يجوزوه في اللغة وقد تقلب الدوران على المستدل بان للقسمة دلالة مع المعنى والحكم
وهو ما ينبغي ان يقال ان المجموع اذا وجد وجد القسمة وان انقضى فالعلة مركبة ثم
لا يذهب عليك ان رفع كل فاعل لم يسمع فيه من العرب ونصب كل مفعول لم يسمع فيه
فجوز ذلك فكذلك اطلاق الرجل على من لم يطلقه العرب وكل اقسام البحارة
انواع العلاءين ليس من باب القياس بل هو المستفاد من استقراء كلام العرب و
يتبع تركيبهم بحيث حصل الجوزونهم ذلك وهذا املا اقتضى في جواز الاستناد
عليه اما لا اعتماد على التبادر وعدم صحة السلب في جمل الجوزون على الاستناد اليه

فليس من باب اثبات الوضع بالعقل بل انما هو للتمييز والتفريق بين الحقائق والمجازات والحاصل ان
 اصطلاح قوم الجاهل باوضاع كلامهم اذا ارادوا ان يفهموا لفظا في معاني متعددة ولا يعرف اليها
 حقيقة واليهما مجاز فلا يرب ان يعرف ان في ذلك الاصطلاح الفاظ مفردة متنوعة للمعاني الشخصية
 او النوعية والافعال مركبة موضوعات للمعاني الشخصية النوعية مركبة موضوعات للمعاني النوعية والافعال
 مستعملة في غير الموضوعات بالاجابة مجوزة النوعها من الواضع وهو ذلك كما هو الذات والدين في جميع
 اللغات والاصطلاحات يعلم ان جازيكون بعبارة كل ما يبلغ اليهم من واضع اصطلاحهم حقيقة كان
 او مجازا ولكنه يريد ان يميز بين الحقيقة والمجاز ويعرف ان المعاني المتعددة التي يستعملون
 لفظا واحدا على التباين وبالحقيقة واليهما مجاز فيبقى عن حالهم فاما يصحون ان ينقل الوضع او
 يظهر عليه من مزاولته محاور فخر خواص الحقيقة في البعض وخواص المجاز في الاخر فمن خواص الحقيقة التباين
 وعدم صفة السلب ومن خواص المجاز تبادر الغير وصحة السلب ومن العلم بالعرض يحصل العلم بالغير
 يعرفه خاصة الشيء من خارج لا يحتاج الى النقل من الواضع فالمقصود بالذات من استعمال هذا
 الخواص يحصل العلم بالوضع بعنوان الحقيقة لا يحصل العلم بملوك الوضع وان حصل العلم بالوضع في
 الذات فان القدرة المشتركة بين الوضع الحقيقي والمجازي حاصل لذلك الجاهل انما اسكاله في تعيين
 الحقيقة فطلب يحصل العلم بالقدرة المشتركة يحصل الى اصل فانتقلت نعم ولكن ذلك لا ينفي القول
 بالثبات للغة بالعقل فان اللغة هو اللفظ الذي وضع ليعبر سوا كان بالوضع الشخصي او
 الحقيقة او المجازي فانه ثابت بالعقل فيلزم ثبوت اللغة بالعقل والمفروض هنا اثبات المعنى
 الحقيقة مثلا بالتبادر وهو دليل على ان اثبات الوضع للمفروض على ما ذكره المستدل انما
 الحقيقة لا يطلع للواضع من حيث هو وضع الواضع واما طريق الان والاستناد الى وضع الواضع
 من حيث هو فلا يطلع منه فان التبادر وعدم صفة السلب والنقل المتواتر والاحاد كلها
 للوضع لا لاثباته غاية الامر كون بعضها قطعيا وبعضها ظاهريا فلا بد ان يوجب ما
 ذكره من طريق التبادر والواضع المتواتر والاحاد بامره ان طريقه اما قطعي واما ظاهري

جنبي
 الداء والدين

راس الحكم

استعمال

ففي الواحد التبادر وعدم صحة السلب والاستقراء يعني كون هذه الهيئتين الى مرتبة مستقيماً
في معنى خاص في اكثر الموارد وامثال ذلك كلها من الطينيات وكلها محلل للوضع واما حال مرتبة العقل
وكون الاقل متيقن البراد وامثالها فهي على فرض تسليمها من العلة الموجبة للوضع التي يستدل
بوجودها على العلم بوجود الوضع ايضا وهذا هو الموضوع المنوع ومثل التبادر واخواته في أدلة
الوضع من جملة التوقينيات فبالا للنقل المتواتر الاحاد مثل اتفاق العلماء الكاشف عن راي
المعروف وتقديره الكاشف عنه فبالا لخبر المتواتر والاخبار الاحاد في الشريعة فانهم في ذلك
واضبط فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول وقد جارح الدليل على فرض التسليم بان العمل على العموم
احوط وهو لانه في ذلك انما يتم في الواجب فقد يكون التكليف بلا جرح هكذا قيل ^{او ردي على المنع}
في الواجب مطلق ايضا كما في اقتلوا المشركين فان قتل النفس المحترمة اشد من مخالفة الامر الثاني
انما اشهر في الاول حتى صار مثلاً انه ما من عام الا وقد خضع منه وهو اراد على سبيل المبالغة
والحاق القليل بالعدم والظن يقتضي كونه حقيقة في الاغلب مجازاً في الاقل لتقليل المجاز واجيب
بان احتياج خروج البعض عنها الى التخصيص ظاهر في هذا العموم وبوجه التمسك ^{بمبدأ} بهذا
اقول فيه نظر اما في الاول فلان احتياج الخروج الى محض عند المستدل ليس بظهور ^{في} العالم
العموم بل لان اللفظ عنده موضوع لبعض ما صدق عليه مفهوم الصيغة من غير تعيين ^{في} المكان
البعض محتمل لكل واحد من الابعاض فالتخصيص انما يحتاج اليه لبيان المراد من لفظ العام
لان العام ظاهر في الجميع حتى يحتاج ارادة البعض الى المنخص ولعل هذا التوهم نشأ من لفظ
وقد خضع منه والتغير الى المستدل بذلك انما هو ذهاب عن مشي الخضم وتكميل باصطلاحه والا
فما يصل مراد المستدل ان غالب استعمال الالفاظ التي يدعى عمومها في بعض ما يصلح اللفظ
والغلبة علامة الحقيقة والتحقق في الجواب منع كون غلبة الاستعمال دليلاً للحقيقة ^{فلا} يمكن
يصير دليلاً اذ لم يثبت الدليل كونه حقيقة في الاقل وقد بينت الأدلة واما في الثاني
فتمسك المستدل ليس هو نفس الاستدلال بل لان ذلك المطلوب حقيقة والمثل المطابق للواقع

حتى ان ذلك المثل ايضاً مختص في نفس الامر بالله بكل عليم وانما قال واراد على سبيل المبالغة
 لو كان المراد ظاهر المكان كاذباً للزوم التخصيص في نفس المثل واجتمع الدليل بلا اشتراك بالاستعمال فيهما
 وظاهر الاستعمال الحقيقة وفيه ان الاستعمال اعم من الحقيقة كما مر مراراً وبانه لو كانت حقيقة في العموم
 لعلم اما بالنقل او بالنقل ولا مجال للنقل والنقل اما تواتر او احاد لا يفيد اليقين ولو كان متواتراً
 لاستوى الكل فيه وفيه ان التمييز بين الحقيقة والبيان لا يتحقق في نفس الواضع او النقل عنه مراراً بل
 قد يعلم بوجوده في كل ما اشترى والى صفة موجودة فيها وهو التبادر كما يتبين مع انه لا دليل على وجوب
 تحقيق اليقين ولا يلزم استواء الكل في المتواتر لاختلاف الدواعي والمواقع وحجة التوقيف على
 ظهور المأخذ وقد عرضت قانون صيغ العموم على القول بوضع اللفظ لكثرة منها لفظ كل والظاهر
 انه حقيقة في العموم واردة الهيئة الاجتماعية منه مجاز لتبادر خلافه وهو العموم الانفرادي كونه
 لفظاً للجمع وما يتصرف منه كجامع وجماد اجمعين وتوابعه المشهورة ومنها لفظ ساير على اطلاقه
 والمكان الظاهر في ارادة الباقي فانه ظاهر في تمام الباقي ومنها كافة وقاطبة ومن وما الشطآن
 ولا ستفها ميتان واما الموصولاتان فلا عموم فيهما الا ان يفهم معنى الشرط ويفهم ذلك من الخارج
 فلا يلاحظ الحمل على موصولة ولا عموم الا ان يجعل من باب الاطلاق الجسدي كما ينبغي في المفرد
 المحلى بالله ولا يظهر الاقوى ان ما حقيقة في غير اولى العلم ودعوى انه حقيقة في الاعم منه كما
 ذهب الرجماء منوعة وكذلك التكران الموصوفان لا عموم فيهما انعم مرتب بمن او بما يجب
 لكن عن بعضهم الحاق الماء الزمانية مثل الاماد مت عليه قائما والمصدرية اذا وصلت بفعل
 مستقبل مثل يجيب ما تصنع ومنها اي في الشرط والاستفهام وعن جمهور الاصوليين الحقا
 عامته في اولى العلم وغيرهم الا الحقا ليست للتكرار بخلاف كل فلو قال لو قيل اي رجل دخل
 المسجد فاعطه درهما اقتصر على اعطاء واحد بخلاف ما لو قال كل رجل فانه يعطى الجميع
 هذا يكون عموم اي مما يبدى ليا كما في المطلق بخلاف كل ومنها اذ ما و ايان والى ومنها
 متى و حيث ايرن وكيف و اذ الشرطية اذا اتصلت بواحد منها اما اذ منفردة فقد
 يحل على العموم اذ اقتضاه الحكمة مثل ابن وهناك الفاظ اخر مذكورة في تهديد القواعد
 وغيره والمعايير في الكل التبادر فان فهم التبادر فيثبت الحقيقة والا فان اقتضاه الحكمة
 ايضا فكل امر قست ولا غلا عموم وسفد الكلام في بعضها الاشكال والاختلاف فيها لخصوص
 قانون الخلف في صحتها لثبوتها فظهر في ايراد الجمع المحلى بالله للعموم في دلالته

٥٨

٤
ما

الاسماء

المفرد المحلى عليه وتنتفع المطلوب يستدعي رسم مقامه الاول والمراد بالمفرد اسم الجنس ولا بد
بيان المراد من الجنس والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس والفكره والحرف بلام الجنس والجمع
هو اسم الجمع علم ان المراد بالجنس هو الطبيعة المقررة في نفس الامر مع قطع النظر عن وضع لفظ
له مفهوم الرجل بمعنى ذات ثبت له الرجولية الذي هو مقابل مفهوم المرأة هو الجنس ولا
يعتبر في تحقق مفهومه وحدة ولا كثرة بل يتحقق مع الواحد وما فوقه والقليل والكثير و
لفظ رجل اسم يدل على ذلك الجنس لكنهم اختلفوا في ان المراد باسم الجنس هو المهيئة المطلقة
لا بشرط شي فيكون مطابقا للمسمى او المهيئة مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا امتثالا
الافقوى الاول وذلك لان الاسماء التي يتقاور عليها المعاني المختلفة بسبب تقاوس اللفظ
الغير المستقلة عليها كاللحم والتؤين والالف والنون وغيرها من التغيرات لابد ان يكون
لها مع قطع النظر عنها معنى شئ وضع اللفظ له كما انه يحصل لها بسبب لوق هذه اللفظ
اوضاع نوعية مستفادة من استقرار كلامهم والقول بثبوت الوضع الشئ بالنسبة الى
كل واحد من المعاني بملا حظ كل واحد من الواحق في كل واحد من الاسماء لعله خراف فيستفاد
من ملا حظ تقاوس المعاني المختلفة على اللفظ بسبب تقاوس المقامات بحسب المقامات
ان هناك مفهوم ما مشترك بينهما مع قطع النظر عن الواحق يوجد منه شئ في الكل ويتقاور
بحسب المقامات وليس ذلك في مثل رجل الا معنى المهيئة لا بشرط لا يقال الاسم لا يتخلو عن شئ
من الواحق فلا يجوز استعماله بدون شئ منها فلم لا تقول بان رجلا منونا مثلا موضوع
لكن او معر فباللهم موضوع لكن او ملحقا به الالف والنون لكن او هكذا فلا يجب فرض الرجل
خاليا عن تلك الواحق حتى يلزم له اثبات معنى ويق انه موضوع للجنس المهيئة لا بشرط لا
نقول او لا ان مفهوم الرجل لا بشرط مع قطع النظر عن التعيين في الذهن مفهوم مستقل يتحاج
الى لفظ في التقييم وثانيا انه ايضا مستعمل في الاسماء العددية وكما ريب ان ليس بمهل بل
موضوع وليس له معنى الا ما ذكرنا وثالثا ان كل الواحق ليس مما يفيد معنى جديد ولا يجب ان يؤخذ
في المعنى ثانيا او منشأ التوهم في هذا الاعتراض لزم واما تمام الاسم باحد المذكورين
يدفعه ان تنوين التمكن ايضا مما يتم به الاسم ولكنه ليس الغرض منه الا امر متعلقا بالاعراب كما في زيد
فقولك رجل جاء في الامارة انما يريد بيان المهيئة وكل اسد على وفي الجملة نعامه و
كيف كان فالنظم ان لفظ رجل انما اخذ عن اللام موضوع للمهيئة لا بشرط وبذلك ما نقلنا

٢٠ والتؤين ٢

منافقا

سابعاً عن السكاكي انما فهم على لون المصادر الى اليتم عن اللام والتون حقيقة في المهية لا بقسط وعلى
 فاصل مادة الرجل مع قطع النظر عن اللواحق اسم جنس وموضوع للمهية لا بشطش واذا دخل التنوين
 فيصير ظاهراً في فرد من تلك الطبيعة فالمراد به الطبيعة الموجودة في ضمن فرد غير معين ومن هنا غلط من
 اخذ الوحدة الغير المعينة في تعريف اسم الجنس وادخلها في معناه نظراً الى ان المقصود من الوضع
 التوكيد لا تفهيم المعنى ولا اسم لا يستعمل بدون التنوين واللام وغيرهما من التمامات وانما خبر
 بان الخاص لا يدل على العام وكونه كذا في بعض الاحوال لا يستلزم مطلقة فان ذلك لا يتم في مثل الرجل خير
 من المرأة وانما اخذ هذه في تعريف المنكر منه قلت مع انه ينافي في اطلاق القابل لا يتم في مثل
 المتأين المتقدمين وفي مثل قولك لمن يشل عن شئ يتروك في كونه رجلاً او امرأة انه رجل فان
 المراد من التنوين هنا ليس الاشارة الى الفرد الغير المعين بل المراد انه هذه المهية لا غيرها والى
 هذه انظر من قال ان اسم الجنس موضوع للمهية المطلقة فنقولنا رجل في جاري رجل نكرة لا اسم
 وهذا اجعلوا النكرة قسماً لاسم الجنس والا فالنكرة قد تلاحظ بالفتنة الى الطبيعة ايضاً بحسب
 ملاحظة حضورها في الذهن وعدمه فرجل من المثال المتقدم نكرة باعتبار عدم ملاحظة تعيين
 الطبيعة وفي المثال المتأخر باعتبار ملاحظة عدم تعيين الفرد وبالمجمل فهنا امر بفتح
 رجل اذا اخذ عن اللام والتنوين وهذا امر بفتح لامه وجاء في رجل وفتح بهجاء الرجل
 خير من المرأة اما الاول فالمراد به الطبيعة لا بشرط بلا سيب ولعل القابل بدخول الوحدة الفرد
 المعينة غفل عن هذه الا ان نظره الى المركبات الاسماء المعدودة لندرة استعمالها في المحاورات
 والا فلابد ان يقول بدخول الوحدة فيه ايضاً واما الثاني فهو اسم جنس محتمل بمعنى التكرار في اصل
 والطبيعة مقابل تعيينها في الذهن واما الثالث فهو نكرة بمعنى ان المراد منه فرد من تلك الجنس اما
 غير معين اصلاً كما في جنس رجل او عند السامع كما في جاري رجل وعلى قول من يقول بدخول الوحدة
 الغير المعينة في الجنس فيكون اسم جنس فلا يبقى فرق عند هذا القليل بين اسم الجنس والتكرار ولا يصح
 جعل النكرة قسماً لاسم الجنس اذا كان مراده اسم الجنس الغير المتكرر واما الرابع فهو تعيين
 للطبيعة الواضحة الى حضورها في الذهن على المختار وعلى هيئتي اسم الجنس على القول
 الثاني لعدم ادمه الوحدة والتكرار جزءاً فقد استعمل في جاريها وضع له وسمي الكلام في
 باقى اقتدار العرب باللام وجعل الكلام وتتم المراد ان رجله مثلاً مع قطع النظر عن اللام

والتنوين الوضع والقول بأنه لابد أن يكون الوضع امام التنوين او اللام وغيرهما يحتاج الى
فان لم يلق تلك الموقوفات في احوال جميع الالف ليس مسمى كقول العرب بل المخصص فيمن العرب انما
هو نونها ولا ريب ان هذه الواو تنقوا على لفظ واحد على مقتضى المقام والقول يشبهون
تقديم رخصة بعضها على بعض بان يلقى مثله رخص العرب في استعمال اللفظ مع التنوين لافاق
الوضع ثم مع اللام ليس كذلك في اشارة المهية ثم مع الالف والنون ليس كذلك في اشارة النسبة
وهكذا ارف واعتسافا لقولنا بالجنس المعرف للام كان اصله متونا ثم عرف باللفظ او بالعكس
وهكذا قول بلاديل وتبرج بلاديل فلا بد من اثبات شيء خال عن جميع تلك العوارض
يلساوي نسبة الى الجمع فلا بد من القول بان اللفظ مع قطع النظر عن اللواحق له معنى وانما
يتفاوت المعنى بسبب الخاق للموقوفات بمقتضى حاجته المكلين بحسب المقامات ولا ريب
انهم اتفقوا في مثل هذا ان هذه الحروف الثلاثة بهذا الترتيب موضوعات للمهية المعروفة في
انما وقع الخلاف في اعتبار حصولها في ضمن فرد غير معين وعدمه والمانع مستظهر الوضع
توتف مع ان السكاكي نقل اجماع اهل العربية على ان المصادرها الى الية عن اللام والتنوين
موضوعات للمهية لا يشترط وبعد الفرق بينها وبين غيرها في قول اسم الجنس عبارة
على المهية المكنية لا يشترط وهو الاسم الى عن الموقوفات وقد يلحق تنوين التمكن كما في
مثل هذا الرجل المرأة ومنه قول الشاعر اصد على وفي الحرب فقامت وقد ملكت الالف
واللام للاشارة الى نفس الطبيعة وتعيينه في مثل الرجل خير من المرأة وفي هذه الاشارة
لا التفت الى جانب الفرد الواحد ولا الفرد اما اذا حققت التنوين المفيدة للوضع
يصير ذكره ولا يلقى له اسم الجنس فالمراد به من ذلك الجنس واذا حققت الالف والنون فيصير تشبيه
فالمراد به فردان من ذلك الجنس وهكذا الجمع واذا حققت الالف واللام فان اردت اشارة
الاشارة الى فرد خاص باعتبار العهد في الخارج فهو المعهود الى السراحي وهو اعم
ذكره سابقا قوله تعالى في موضع من الرسل في المصباح في زجاجة فيقول له العهد
الذكرى اذ باعتبار حصوله كقوله نعم اليوم ملكت لديكم ومنه يا ايها الرجل
وكما يشاهد هذه اللام الى الفرد والمعين المعهود فقدمتها الى الالف
المعين من الجنس كما يستفاد ذكر من ارجاع المفرد الى الجمل باللام من الافراد

وكما يمكن إرادة الفرد المعين من الطبيعة الداخلة عليها الله بل الله هذا فيمكن إرادة
 أحد فيض الشئ كلفظ اللفظ كما هو أحد الاحتمالين في الرجاء إلى الأفراد الغالبية كما سنبينه انشا
 الله نعم وان اشبه لهم إلى يقين المهية فهو تعريف الجنس وتعيينه من غير نظر إلى الفرد كما في قولك الرجل
 من المرأة وهو قسمان قسم يصح إرادة الأفراد منه لكنه لم يرد كما في المثال المذكور وكما في المعرفات مثل
 الانسان حيوان ناطق وقسم لا يمكن إرادة الأفراد كقولك الحيوان جنس الانسان نوع ثم تقديره بذلك المهية
 باعتبار الوجود يعني يطلق المعرف بل الجنس ويراد منه فرد ما موجود في الخارج من دون تعيين لمعهودته
 في نفسه وكونه جزئيا من جزئياتها مطابقا لها يصح إطلاقها عليه كما في قولك ادخل السوق واشتر
 التمس وذلك لما يكون اذا قام القرينة على عدم جواز إرادة المهية من حيث هي ولا من حيث وجودها في
 ضمن جميع الأفراد كقول فيهما نحن نريد وهو في معنى النكرة وكان يجري عليه أحكام المعارف وتقديرها بالمهية
 باعتبار وجودها في ضمن جميع الأفراد كقولنا ان الانسان لفي خسر الذين آمنوا وجعل المعهود الخارجي
 فارجع من المعرف بل الجنس هو المذكور في كلام التوفير وجهه ان معرفة الجنس لا يمكن في تعيين شئ من افراد
 بل يحتاج إلى معرفة أخرى وفيه ان الاستغراق وإرادة فرد ما ايضا لا يمكن فيهما معرفة الجنس بل يحتاج
 إلى امر خارج وهو ما يدل على عدم إمكان إرادة المهية من حيث هي فيهما وعدم إمكان إرادة البعض الغير
 المعين ايضا في الاستغراق فلا بد ان ~~يحمل المقسم اسم الجنس~~ يحمل المقسم اسم الجنس اذا عرف باللفظ اما بقصد
 باللفظ محض لتعيين الطبيعة والاشارة اليها كما اصل موضوع اللفظ والله لم يقصد ان يرد منه باصل العدم فيما
 يحتمل غيره فهو تعريف الجنس واما ان يقصد به الطبيعة باعتبار الوجود فاما ان شئت قرينة على إرادة فرد
 خاص فهو العهد الخارجي والان شئت قرينة على عدم جواز إرادة جميع الأفراد فهو العهد الذهني وال
 فلا يستغراق ويتيق الكلام في امور الاول انه هل يكفي مجرد المعهودية في الخارج في حمل اللفظ عليه او يحتاج
 إلى شئ اخر والشأن ان الحمل على العهد الذهني كيفية صار بعد عدم إمكان الحمل على الاستغراق و
 الثالث ما اوجب الحمل على الاستغراق اذا لم يعهد شئ في الخارج وهل هو من باب دلالة العقل او
 اللفظ سيجي الكلام فيهما ثم ان الفرق بين العهد الذهني والنكرة ليس الا من جهة ان الدلالة على
 الفرد العهد القرينية وفي النكرة بالوضع والظن انه ايضا يستعمل في كل معنى النكرة اعني ما كان
 من باب دلالة العقل من آفة المحدث ومن باب جنس بدليل اما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس
 فهو ان علم الجنس قد يقع للمهية المتحد مع ملاحظة تعيينها وضمورها في الذهن كما ساء في فقد